

تحويلات الدولة

ملاحظات على الاقتصاد السياسي لمصر

الجمهورية الاولى

المصري في سدة الحكم: عبد الناصر والجماهير

الجمهورية الاولى

المصري في سدة الحكم:
عبد الناصر والجماهير

منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform



الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدار 4.0

www.sjplatform.org

ملاحظات على الاقتصاد السياسي لمصر

الفصل الأول:
المصري في سدة الحكم: عبد الناصر والجماهير¹

¹ استفادت هذه الورقة من البيانات التي جمعها مشروع "الدول بعد الكولونيالية اليوم" (ممتد من 2017 للآن). تحت إدارة مؤسسة "ريجنز ريفوكس" (Regions Refocus)، انظر <https://postcolonialisms.regionsrefocus.org>.

مقدمة السلسلة

لا تهدف هذه السلسلة إلى تقديم رؤية شاملة لمصر بعد الحقبة الملكية، إذ يعد هذا خارج نطاق اهتمامنا في هذه المساحة المحدودة، وهدفنا عوضاً عن ذلك هو إلقاء نظرة على الاقتصاد السياسي للجمهوريات المتتابة التي تأسست عقب انتهاء هذه الحقبة، مسترشدين بإطار نظري مستمد من أعمال أنطونيو جرامشي من أجل تحليل هياكل السلطة في المجتمع المصري في السبعة عقود الأخيرة. تشغلنا خصوصاً القضية التالية: لم تسهم حركة السلطة وتقلبات السياسة في هذه الفترة في تغيير التوجه الاقتصادي للدولة المصرية فحسب، بل كذلك في تحويل النسيج الاجتماعي والسياسي، إلى حد أن قراءة المرحلة تتطلب النظر إليها كجمهوريات مختلفة، لا كجمهورية واحدة تتطور.

ربما تكون هذه التحولات الجذرية نتيجة لتعاظم تأثيرات بعض السياسات الأقدم، ولمزيد من تعزيز ديناميات السلطة التي أنتجت هذه السياسات، وهو الحال مثلاً في النقلة بين الجمهوريتين الثانية والثالثة، وربما تكون التحولات انقلاباً تاماً لترتيبات السلطة القائمة وخرقاً للعهود الاقتصادية والسياسية القائمة بطريقة تؤدي إلى تحول كامل لمجمل العقد الاجتماعي، وهو أمر نشهده في الانتقال بين الجمهوريتين الأولى والثانية.

يطمح هذا البحث إلى نقض الشعارات الرنانة التي رُددت طويلاً في الخطاب السياسي المصري عن "الحكم العسكري" منذ نشأة الجمهورية، والتي تعده مشروعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مترابطاً ومتسقاً في تطبيقه. ليست هذه الشعارات أكثر من أنماط للخطابة غير مؤهلة للعمل كأداة لتحليل الأوضاع المصرية، وهذا ما تهدف هذه السلسلة إلى البرهنة عليه، بالإضافة إلى التخلص من السرد الذي يرد مساوئ واقعنا المعاصر إلى خطايا آبائنا منذ سبعة عقود. لهذا نقسم الفترة التالية لإعلان الجمهورية إلى ثلاث جمهوريات متميزة، لكل منها رؤيتها الخاصة وشعاراتها ومشاريعها القومية ورواياتها التي تتجاوز الحضور الثابت والظاهري للزعي العسكري، لتكشف عن تحولات جوهرية في علاقات السلطة والظروف السياسية والاقتصادية المؤسسة على هذه العلاقات.

قائمة المحتويات

4	مقدمة السلسلة
5	قائمة المحتويات
6	المقدمة
7	اللواء والبكباشي
10	جمهورية ناصر
12	الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي: حدود الراديكالية
21	تعديلات قوانين استئجار الأراضي وتأثيرها على توزيع الدخل
23	تمثيل سياسي ثوري؟
25	الاستثمارات الزراعية
29	الصناعة: تصنيع الجمهورية الجديدة
35	أبرز ملامح الجمهورية الأولى
37	المالية العامة: حيلة غير متوقعة
37	تقييم الجمهورية الأولى
41	قائمة المراجع
41	المراجع العربية
41	المراجع الأجنبية

المقدمة

تغري المصطلحات الفضفاضة مثل "الحكم العسكري" بتريدها لوصف التاريخ الجمهوري لمصر ككل، لكنها في الوقت نفسه تفقر محتوى الخطاب وتعرض أي دراسة حقيقية للفترة التالية للملكية إلى الخطر. لا يحتاج المرء أن يكون محللاً محنًا لإدراك أن الجمهورية المصرية مرت بعدد كبير من المحن والمصاعب، وأنها قد تحوّلت أكثر من مرة حتى أصبح من الصعب التعرف على صورتها الأقدم من شكلها الراهن. ربما يكون أمرًا دالًا أن أغلب رؤساء مصر لهم خلفيات عسكرية، لكن افتراض أن هذه الخلفية تجعل الواحد منهم مساوٍ للآخر أو تابعًا لمساره ذاته هو أمر مضلل للغاية.

ينطلق بحثنا الحالي من هذه الملحوظة. خضعت الدولة المصرية منذ انطلاق ثورة 23 يوليو 1952² وتأسيس الجمهورية في العام التالي لها، وحتى اليوم، إلى تغييرات كافية للمساس بجوهر رؤية الدولة وإدارتها لنفسها، بطريقة تسمح باعتبار هذه الفترة مكونة من جمهوريات متلاحقة ومختلفة كليًا. ومع استحالة تحديد تواريخ محددة لانتهاة كل جمهورية وبداية التالية، فيمكن تحديد التواريخ المهمة على الأقل لبداية اضمحلال كل جمهورية ونشوء ما تليها. وفي محاولة لتحليل تاريخ مصر الجمهوري، رأى مؤلفو هذا البحث أن أفضل أداة لإنجاز هذه المهمة هي استخدام مفهوم "الكتلة التاريخية"³ الذي قدمه جرامشي.

في رؤيته للكتلة التاريخية، لا يعتبر جرامشي الدولة شيئًا مستقلًا، بل تشكيلة العلاقات بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية على الساحة، بمواطن نفوذها السياسية ومن ثمّ تمثيل هذه القوى في صورة الدولة بحسب مواقعها الاقتصادية والاجتماعية. تتشكل الدولة إذا من تآلف هذه القوى الاجتماعية/السياسية، وتعيد تشكيل نفسها مع صعود هذه القوى أو تضأؤلها، لتعكس تشكيلات وتوازنات القوى الجديدة هذه.⁴ عادة ما تأخذ هذه التوازنات صورة ائتلاف بين قوة رئيسية وحليف ثانوي، إذ لا توجد قوة فردية قادرة وحدها على الإمساك بزمام السلطة. وعندما تحاول الدولة ممارسة سلطتها، فليس أمامها إلا أداتين فقط، هما القبول أو الإكراه، أو باللغة العامية "الجزرة والعصا"، أو الترهيب والترغيب، ولا يمكن لأي دولة أن

² على الرغم من إدراكنا للخلاف القائم بشأن حركة 23 يوليو، إلا أن استخدامنا لكلمة ثورة هنا هو لتسهيل وصف الحدث والاعتراف بتأثيراته الشاملة على المجتمع المصري، وليس انحيازًا إلى كونها "ثورة شعبية".

³ على الرغم من أن جورج سوريل هو من استحدث المصطلح، إلا أننا نقتصر على استخدامه بمعناه كما استخدمه جرامشي، وكما هو موضح في الفقرة التالية.

⁴ Stephen Gill, "Epistemology, Ontology, and the 'Italian School'" in Stephen Gill's, *Gramsci, Historical Materialism, and International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993. P. 39-41.

تقوم على أداة واحدة دون الأخرى، لكن لكل دولة عادةً مبدأً زائدًا نحو أداة واحدة من الاثنين.

تحتاج الدولة إلى ضمان موافقة الجمهور كي تتولى الحكم، ويمكن لها ضمان هذا القبول عن طريق الأيديولوجيا والتقاليد التي تسمح لها "بالهيمنة الثقافية"، وهي الأطر الأيديولوجية والأجهزة التي تهيمن على الخطاب الفكري السائد في مجتمع ما، مما يسمح ببناء "القبول الاجتماعي" لشرعية الدولة.⁵ لكن إذا فشلت الدولة في إنتاج هذا القبول فإنها تلجأ لمحاولات الإكراه، وكلما زادت الهيمنة الثقافية قل العنف الذي يتعين على الدولة تنفيذه لوضع مواطنيها تحت السيطرة.

بحسب هذه الرؤية يمكن العثور على فترة مميزة في تاريخ مصر نستطيع أن نسميها "الجمهورية الأولى"، وهي التي بدأت في 23 يوليو 1952، ثم توحدت بعد قرابة ستة عشر شهرًا من الصراع السياسي بين القوى العظمى، في نوفمبر 1954، مع سقوط محمد نجيب وصعود جمال عبد الناصر إلى الحكم. يظل نجيب الرئيس المحبب لكثير من المحللين حتى اليوم، الذين يقدمون نبوءاتهم المثالية أو الكارثية لمآلات الدولة لو استمر نجيب في الحكم، لكن لا شك مع ذلك في أن عبد الناصر استطاع مراوغته والتفوق عليه بنجاح، ليقيم الجمهورية الأولى كما تصورها هو.

اللواء والبكباشي

من النادر أن ترتبط أي دولة ارتباطًا تامًا بشخص واحد مثلما ترتبط الجمهورية الأولى بعبد الناصر، حتى أن "الدولة الناصرية" تحيا في الوعي الجمعي ليومنا الحالي كفترة تاريخية بدأت وانتهت مع عبد الناصر. ما الذي جعل هذه الجمهورية شديدة التميز إذن عن النظام الملكي السابق والجمهوريات التالية؟ يكمن الجواب غالبًا في تكوين كتلتها التاريخية، إذ أنها ربما الدولة الوحيدة في تاريخ مصر التي تضم العمال والفلاحين إلى كتلتها التاريخية، لكن هذا لا يعني أنها كانت دولة عمالية، إذ دُشن ميلادها بالتزامن مع إعدام اثنين من القيادات العمالية.⁶ كان رأس المال شريكًا رئيسيًا في هذه الكتلة التاريخية، خصوصًا رأس المال المنتج، وعمومًا يجب تحليل الاقتصاد السياسي لتلك الجمهورية من أجل التحقق من طبيعة التحالفات

⁵ See T. J. Lears, "The Concept of Cultural Hegemony: Problems and Possibilities." *The American Historical Review*, 1985.

⁶ See Joel Beinin and Zachary Lockman, *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882-1954*, Cairo: The American University in Cairo Press, 1998.

المؤسسة لها، بما أن الأفعال أبلغ من الأقوال، وكل الجمهوريات تعد بتحسين أوضاع العمال والفلاحين وإعادة حقوقهم.

قبل الدخول في تفاصيل مشهد الاقتصاد السياسي في مصر ومحاولات الجمهورية لإنتاج القبول، من الأفضل أن نذكر القارئ بالطريقة التي تفوق بها بكباشي شاب جريء على اللواء الذي أدار دفعة الرئاسة. سنتجنب مع ذلك مناقشة الصراعات الدائرة داخل مجلس قيادة الثورة والجيش، بسبب صعوبة تحقيق الإجماع بشأن ما جرى داخل اجتماعات مغلقة، وسنركز بدلاً من ذلك على الصراعات التي كانت واضحة للعيان. فيما كان محمد نجيب بطل الحرب وحامل الأوسمة العسكرية يبني صورته كرمز أبوي وشعبي، ويحاول تأسيس جاذبية بين مختلف الفئات في المجتمع،⁷ لم يستطع عبد الناصر استخدام منصة الرئاسة، وفرضت عليه الموارد المحدودة أن يكون أكثر تركيزاً، وكذلك لإدراكه أنه يحتاج لدعم فصائل رئيسية ليحقق صعوده.

هكذا صب ناصر تركيزه على بناء الدعم بدلاً من الشعبية، فاستغل قوانين العمل الجديدة التي مررها مجلس قيادة الثورة، وكان آنذاك وزيراً للداخلية ونائباً لرئيس الوزراء، ليحمي العمال من الفصل التعسفي ويضمن حقوقهم في التنظيم،⁸ وظهر ذلك في موقف زاد لينه تدريجياً من الإضرابات العمالية، وأخيراً في الحيلولة دون فض إضراب 27-29 مارس من نفس العام. نجح الإضراب المذكور، وبطله الرئيسي عمال النقل العام، في شل حركة القاهرة تمامًا، مطالباً بإلغاء قرارات الخامس من مارس التي تمحورت حول العودة السريعة للحقوق البرلمانية. كان نجيب المحرك الأساسي لقرارات الخامس من مارس، والتي طُنَّ في البداية أنها تحظى بشعبية كبيرة، لكن يبدو أن شعبيتها كانت محصورة في الطبقات العليا لأن العمال خافوا من تقليل الضمانات الجديدة التي حصلوا عليها في حال استعاد السياسيون القدامى الحكم مرة أخرى، وخشى الفلاحون أن يعود ملاك الأراضي إلى سدة الحكم لنقض قوانين الإصلاح الزراعي التي وعدت بإخراجهم من الفقر.⁹ وبينما كان نجيب يتحالف مع الصفوة السياسية التقليدية في ما بدا أنه قناع جديد للنظام الملكي، ركز ناصر في اصطفاء كتلة تاريخية جديدة للارتكاز

⁷ خالد محيي الدين، والآن أتكلم، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص. 235-242.

⁸ المرجع السابق، ص 294-313.

⁹ المرجع السابق.

عليها، وأدرك إمكانيات الطبقة العاملة في سبك هذه الكتلة، التي نجح في توظيفها للقضاء على نجيب.¹⁰



مجلس قيادة الثورة بعد يوم واحد من الاستيلاء على السلطة، ويظهر اللواء محمد نجيب جالسًا في مكتبه، والبكباشي جمال عبد الناصر يجلس في منتصف الصورة مبتسمًا.¹¹

رفضت الشرطة بقيادة ناصر والجيش بقيادة حليفه عبد الحكيم عامر فض الإضرابات، فأجبر محمد نجيب على أن يستسلم للحراك العمالي ويلغي قرارات الخامس من مارس، وظل بعدها واجهة للدولة حتى الإطاحة به في نوفمبر من العام نفسه ووضعته تحت الإقامة الجبرية، وعندها ظهرت الجمهورية الجديدة للعالم، مستندة إلى تحالف ناصر وضباطه مع طبقات العمال والفلاحين.

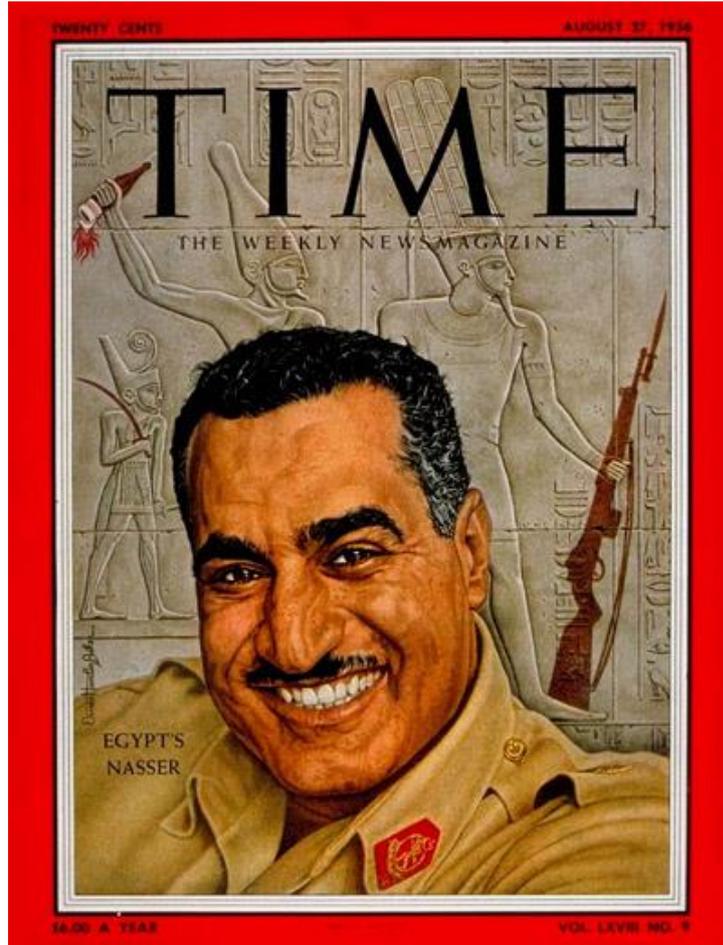
بعد استقالة نجيب الإجمالية في نوفمبر، تولى ناصر رسميًا منصبه كرئيس لمجلس قيادة الثورة حتى عام 1956 وانتخابه رئيسًا، وهو المنصب الذي احتفظ به حتى وفاته في 28 سبتمبر 1970.

¹⁰ لا نستطيع التأكد من أن عبد الناصر اتخذ هذا القرار انحصارًا للطبقة العاملة والنقابات، لكننا نعرف مع ذلك أنه كان يظهر هذا الميل منذ فترة قبل صدامه مع نجيب عام 1954. تسود في بعض القراءات التاريخية وجهة نظر "تشككية" ترى أن عبد الناصر استخدم الطبقة العاملة فقط لتحقيق غاياته ولم يؤمن بالقيم التي دافع عنها، لكن هذه النظرة تتجاهل فاعلية العمال أنفسهم، الذين يصبحون في نظرها دمي بلا أهداف أو مصالح خاصة تضعهم على النقيض مع نجيب وحلفائه، وتتجاهل كذلك سياسات عبد الناصر التي عملت فعليًا على تحسين أوضاع الطبقة العاملة المصرية حتى بعد توليه الحكم.

¹¹ نظرًا لصعوبة تتبع المصادر الأصلية للصور لقدمها وكثرة تداولها، لا نستطيع أن نجزم بالمصادر الأولية لها ولكن جميعها الآن يقع في نطاق المشاع الإبداعي .

جمهورية ناصر

كان العالم أبعد شيء عن الاستقرار في 1954، إذ كانت انتفاضة الماو ماو في كينيا أوشتكت أن تصل إلى درجة الانفجار، وواجهت إيران انقلاباً مدعوماً من وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ضد حكومة مصدق، وكانت جواتيمالا تشهد هي الأخرى انقلاباً مدعوماً من الوكالة ضد جاكوبو أربينز، بالإضافة إلى انتهاء الحرب الكورية في العام السابق فقط. شهدت هذه الأثناء كذلك تصاعد الحرب في فيتنام والانقلاب ضد أديب الشيشكلي في سوريا، فيما كان خروتشوف منهمكاً في محاولة تثبيت أقدامه في السلطة لقيادة الاتحاد السوفييتي، الثقل العالمي الوحيد بمواجهة الولايات المتحدة، والتخلص من المؤامرات السياسية الفوضوية التي أعقبت موت ستالين. وصل عبد الناصر إلى السلطة إذًا في سياق تاريخي شديد الدقة والسيولة في الآن نفسه، وكان هذا يعني أن أي تحول في الكتلة التاريخية التي تتولى زمام الدولة المصرية ستتردد أصدائه في عالم متشابك ومعقد، وهو ما جعل عبد الناصر حذرًا وحريصًا بعكس الاعتقاد الشائع عنه.



غلاف مجلة تايم (Time) بعد تأميم قناة السويس بفترة قصيرة، تُظهر عبد الناصر بزيه العسكري مبتسماً على خلفية من نقش فرعوني أضيفت إليه قبيلة مولوتوف وبندقية آلية.

من المهم أن نلاحظ مع ذلك أن عبد الناصر لم يصل إلى السلطة بأيديولوجيا واضحة، بل أعلن أن الأيديولوجيا هي ثمرة للممارسة،¹² وهو موقف يمكن رؤيته في السياسات التي سنتناولها بالتحليل لاحقاً. لا يعني غياب الأيديولوجيا هنا انعداماً للرؤية، إذ كان لعبد الناصر رؤية بكل تأكيد لكنها عامة للغاية، فتصور مصر مستقلة اقتصادياً وسياسياً، متمتعة بالاكتفاء الذاتي، ولها قاعدة صناعية قادرة على تلبية احتياجاتها وإغنائها عن الاستيراد، حتى لو لم تكن هذه الرؤية مؤصلة داخل موقف أيديولوجي واضح.¹³ هذه الرؤية العامة تدخل تحت مظلة ما نسميه اليوم سياسة "التصنيع لاستبدال الواردات" ((ISI،¹⁴ وإذا كان لهذه السياسة أن تنجح فلا بد أولاً من وجود طبقة وسطى تخلق الطلب الكلي اللازم لدعم الصناعات الناشئة، ولا بد من التركيز ثانياً على الاستثمار الصناعي. كانت الجمهورية الأولى مرتبطة أساساً بالطبقة العاملة، تقوم على إنشاء هذه الطبقة وحشدتها وإرضائها، ما يعني أن فشل أي هذه الجوانب قد يؤدي إلى انهيار الجمهورية بالكامل.

ولتحقيق خطته التنموية، أدرك ناصر ونظامه ضرورة إنشاء مؤسسات معينة بهياكل مناسبة لضمان تنفيذ السياسات التي يراها ضرورية. تضمنت تلك التغييرات الضرورية في الأساس استمالة غالبية الجماهير إلى عقد اجتماعي جديد، مع التخلّص في الوقت ذاته من جميع العناصر السياسية التي دعت إلى برامج أكثر راديكالية وتمثيلاً حقيقياً للجماهير. عكست تلك الهياكل إلى حد كبير المثل العليا اللينينية للدولة أحادية الحزب، إذ عمل الحزب كأداة للتعبئة الوطنية وصاغ السياسة التنموية للدولة،¹⁵ وساعده في ذلك استيعاب النظام للنقابات العمالية.¹⁶

أعطت هذه التكتيكات للحزب الدعم اللازم للحفاظ على توسع الطبقة العاملة، وعلى الناحية الإدارية لجأ النظام لاستدعاء أجهزة أخرى، مثل المؤسسة الاقتصادية ومؤسسة النصر ومؤسسة مصر، للتعامل مع المهام الإدارية والتنفيذية لتنظيم القاعدة الصناعية الموسعة للدولة والإشراف على التكامل والتفاعل المطلوبين بين مختلف قطاعاتها.¹⁷ كانت تلك الهياكل أو الأجهزة جزءاً من رؤية شاملة تعتمد نهج شبيه بالتخطيط

¹² انظر جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 19٥٤.

¹³ محي الدين، ص 235-242.

¹⁴ سياسة "التصنيع لاستبدال الواردات" هي نهج عام في السياسة الاقتصادية يهدف لاستبدال الإنتاج المحلي بالواردات الأجنبية عن طريق تصنيع واسع، وعادة ما يربط بين الاستقلال الذاتي الاقتصادي المنشود وبين الاستقلال السياسي والتحرر من الاستعمار أو آثاره.

¹⁵ خلال حكم عبد الناصر، تغير اسم الحزب ثلاث مرات: حياة التحرير، الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي العربي. راجع حمادة حسني أحمد محمد، التنظيمات السياسية لثورة يوليو 1952، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2002.

¹⁶ Beinin and Lockman, op. cit.

¹⁷ آمال ضيف بسيوني، صناعة الغزل والنسيج في مصر بين القيود والتحرر: الأبعاد والتحديات ورؤية مستقبلية، القاهرة: الأهرام الاقتصادية، 2007، ص. 11.

المركزي، الذي ظهر أولاً في شكل الخطط الصناعية، ثم لاحقاً في شكل خطط التنمية الخمسية، وكان هذا النهج هيكلًا شاملاً يعمل في إطاره الاقتصاد والنظام السياسي عمومًا.

جاءت ذروة هذا النهج مع إطلاق خطتين خمسينيتين، بدءًا من أوائل ستينيات القرن الماضي (على الرغم من أن الخطة الثانية لم تكتمل أبدًا بسبب هزيمة 1967).¹⁸ ومع ذلك، وعلى الرغم من بعض الإنجازات الإيجابية مثل تأسيس قرابة 800 مصنع، خصوصًا في الفترة بين 1962 و1968،¹⁹ وإصدار قانون إصلاح الأراضي، فإن الأخطاء الفادحة في خطط النظام منذ البداية كان لها تأثير سلبي على إنجازات هذه الخطط.

وبما أن السرد التاريخي للأحداث قد يكون مُميلًا ومُربكًا، فقد قررنا تخصيص ما تبقى من هذه الورقة لتقييمات منفصلة للجوانب المختلفة للسياسات الاقتصادية والآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة عليها، حتى يمكن إعادة تنسيق هذه الجوانب في النهاية والخروج بصورة متكاملة.

الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي: حدود الراديكالية

إذا كان لنا أن نتحدث عن إنجازات الجمهورية الأولى في ظل نظام عبد الناصر، سنناقش حتمًا التغييرات التي طالت المجال الزراعي، خصوصًا قوانين توزيع الأراضي وقوانين الإيجار الجديدة. تشير هذه القوانين بالتأكيد إلى مشروع تغيير جذري، خصوصًا بالنظر إلى المركزية الشديدة في ملكية الأراضي والاستغلال الواقع على الفلاحين قبل 1952، لكنها لم تؤد مع ذلك إلى تحول جذري بسبب تقييدها أو ضعف تطبيقها، لا سيما في حالة الإصلاح الزراعي المبدئي عام 1952.

لا يعني هذا أن مثل هذه القوانين أتت دون تأثيرات طويلة الأمد أو أحجمت عن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للجماهير المصرية، لكن الهدف من هذه الإشارة هو التساؤل والاستدلال عن مدى رغبة نظام

¹⁸ Patrick O'Brin, *The Revolution in Egypt's Economic System: from Private Enterprise to Socialism*, London: Oxford University Press, 1966, p. 104, and Anouar Abdel-Malek, *Military Society: The Army Regime, the Left, and Social Change under Nasser*, New York: Random House, 1968, pp. 109-111.

¹⁹ يوسف عبدالله صايغ، اقتصاديات العالم العربي: التنمية منذ 1945، الجزء الثاني: البلدان العربية الأفريقية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984، ص. 51.

الضباط الأحرار في فرض تغيير ملموس في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري. مثلًا بحلول عام 1965 كانت 45% من الأسر الريفية لا تملك أي أراضٍ، واستمرت نسبة 5% فقط في امتلاك قرابة 43% من جملة الأراضي المزروعة في مصر، مما يعني أن تأثيرات الإصلاح قد لا تكون واسعة النطاق كما يُشاع عادة.²⁰ هدفنا إذن هو إعادة النظر في تلك "الإنجازات" بمنظور آخر في محاولة لإعادة تقييم آثارها، والمناقشة التالية ليست شاملة لكل تغيير أدخله نظام ناصر في مجال الزراعة، بل تركز بالأساس على التغيرات التي نرى أنها ترمز إلى نوايا النظام.

على الرغم من توثيق المعلومة بمعظم كتب التاريخ وانتشارها بين من عاشوا في هذه الفترة، نادرًا ما يُشار إلى أن قانون الإصلاح الزراعي قد عُدل على مرحلتين منفصلتين بعد إقراره للمرة الأولى في 1952، وكانت هذه التعديلات في عامي 1961 و1969، ويعكس كل منها تحولًا جزئيًا في توجه النظام، الذي لم يكن لديه أيديولوجيا محددة لحظة وصوله للسلطة ليسترشدها في إدارته للعقبات التي تواجهه.²¹

سُرع قانون الإصلاح الزراعي الأصلي في عام 1952، بعد 45 يومًا فقط من تشكل النظام الجديد.²² ومن المهم أن نضع باعتبارنا أن الدعوة لتطبيقه تسبق عام 1952، مع أن إقراره أثار الجدل آنذاك.²³ كانت الدعوة للإصلاح الزراعي قبل 52 مصحوبة بإضرابات واشتباكات بين الفلاحين ومالكي الأراضي بسبب الممارسات الإقطاعية لملاك الأراضي.²⁴

يُنظر إلى القانون عمومًا على أنه محاولة من النظام الجديد لاسترضاء الجماهير الريفية (باعتبار مصر في الأساس بلدًا زراعيًا ذا قاعدة صناعية ضعيفة ولكن متنامية) والحصول على دعمهم من خلال تعزيز ملك الأراضي

²⁰ Timothy Mitchell, "The Representation of Rural Violence in the Writings on Political Violence in Nasserist Egypt," in Farhad Kazemi and John Waterbury's *Peasants and Politics in the Modern Middle East*, Florida International University Press, 1991, p. 225.

وبحسب تقديرات أخرى بلغ عدد الفلاحين المعدمين 3 ملايين فلاح عام 1971. انظر:

R. Hrair Dekmejian, *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics*, Albany: State University of New York Press, 1971, p. 131.

²¹ Hamid Ansari, *Egypt: The Stalled Society*, State University of New York Press, 1986, p. 97.

²² صفر عبد الصادق هلال النور، الأرض والفلاح والمستثمر، دراسة في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر، القاهرة: دار المرايا، 2017، ص. 58.

²³ نظرًا لازدياد عدم المساواة الناتج عن سوء توزيع الأراضي بين عدد قليل من المالكين، ظهرت عدة أفكار للمساعدة في وقف الفقر الذي قد يؤدي تفاقمه إلى عدم الاستقرار الاجتماعي. لذلك، في عام 1944، قُدّم مقترح للبرلمان لوضع حد للملكية عند 50 فدان وتغييرها لاحقًا إلى 100 فدان، لكن البرلمان رفض المقترح بسبب سيطرة ملاك الأراضي الكبار على البرلمان. وحتى قبل ذلك، دعا الحزب الاشتراكي الأول إلى مصادرة الأراضي التي تتجاوز 50 فدانًا دون دفع تعويضات وإعادة توزيعها على الفلاحين المعدمين. انظر المرجع السابق، ص 59-60، وانظر كذلك:

Samir Radwan, *Agrarian Reform and Rural Poverty, Egypt, 1952-1975*, International Labour Office, 1977, pp. 3-8.

²⁴ النور، ص. 61. ومن أجل معارضة ملك الأراضي للقانون انظر إبراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر، القاهرة: مطبعة الدار المصرية، 1958، ص. 145-147.

المتوسطة.²⁵ ومع ذلك، فقد كان الهدف الأساسي للإصلاح الزراعي هو تفكيك القاعدة الاقتصادية لنخبة أصحاب الأراضي، الذين كانت مصالحهم الاقتصادية متضاربة مع التغييرات العامة التي سعى النظام الجديد إلى تنفيذها.²⁶



فلاح يقبل جبين عبدالناصر بعد تسلم قطعة الأرض المخصصة له.

²⁵ هناك تصنيفات مختلفة لملاك الأراضي، لكن التصنيف الذي نستخدمه هنا يستند إلى التصنيف الغالب على الأرشيف، ويأتي على النحو التالي: مُلاك صغار (فلاحين): 1-5 أفدنة؛ مُلاك متوسطون (فلاحون أغنياء مثل العمدة): 5-50 فدان، كبار ملاك الأراضي: 50 فداناً فأكثر. انظر:

Gabriel Baer, *The History of Land Ownership in Modern Egypt, 1800-1950*, Oxford University Press, 1962.

²⁶ Ansari, p. 81.

بحسب القانون الجديد، لم يعد يُسمح لأصحاب الأراضي بامتلاك أكثر من 200 فدان مع 100 فدان إضافي للمعالين (الزوجة والأطفال)، وأعيد توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين وصغار المستأجرين،²⁷ ومن الطريف أن البنك الدولي صنّف القانون آنذاك كقانون "ليبرالي ومتناغم."²⁸ وعلى الرغم من التعويضات التي يقدمها القانون، يرى بعض الكتاب أنه بعيد عن أن يكون تغييراً جذرياً حتى بمعايير زمن إصداره،²⁹ فمثلاً، قدّم القانون تعويضاً عن كل فدان صودر، وقُدّر سعر التعويض للفدان بسبعين ضعف لضرائب الأراضي الأساسية لعام 1949، وهي ما كانت تقترب من ثلاثة جنيهاً للفدان، ما يجعل التعويض للفدان يقترب من 210 جنيه مصري.³⁰ من الطريف كذلك أن رجال الصناعة المحليين آنذاك، مثل أعضاء اتحاد الصناعات المصرية، أعربوا عن حماسهم تجاه القانون، الذي رأوا فيه تأكيداً على أهمية التصنيع ودعمًا لمواقفهم الخاصة، بالإضافة إلى وسيلة لتجنب الاضطراب الاجتماعي،³¹ بالنظر إلى الصعوبات التي عانى منها الفلاحون.³²

ومع كون الرقم الفعلي للأراضي المصادرة محل خلاف بين الدارسين، فإن الأرقام الأكثر موثوقية تنتهي إلى أن الأراضي المصادرة والمتاحة لإعادة التوزيع لم تتجاوز نصف مليون فدان، مما يعني أن عملية إعادة التوزيع كانت معتدلة للغاية، فلم تشمل أكثر من 8.4% من الأراضي الزراعية في مصر.³³ لكن هذه الأرقام تشير إلى المرحلة الأولى لإعادة التوزيع بعد قانون 1952 مباشرة، لا التعديلات التي أدخلت عليه لاحقاً، ويتجاهل إجباره لكبار الملاك الأراضي على بيع بعض أملاكهم ليصل حجم انتقالات الملكية إلى 13.8% من جملة الأراضي المزروعة، كنتائج مباشرة وغير مباشرة للقانون.³⁴

²⁷ منح القانون ملاك الأراضي فترة زمنية طويلة للغاية (5 سنوات من تاريخ إصدار القانون) لبيع أراضيهم قبل مصادرتها من قبل الدولة. النور، ص. 69.

²⁸ المرجع السابق، ص. 62.

²⁹ فتحي عبدالفتاح، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى: المسألة الزراعية، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1987. وبالطبع، لم يمنع هذا كبار الملاك من محاولة منع تطبيق القانون، وتعتبر حالة السيد عدلي لموم في محافظة المنيا من أبرز الأمثلة. انظر النور، ص. 58.

³⁰ Mahmoud Abdel-Fadil, *Development, Income Distribution, and Social Change in Rural Egypt (1952-1970): A Study in the Political Economy of Agrarian Transformation*, Cambridge University Press, 1975, p. 8.

أصدرت الحكومة في عام 1964 فقط قانوناً جديداً يلغي التعويضات، بعد مرور 12 عاماً على سن قانون إصلاح الأراضي. انظر النور، ص. 63-62.

³¹ عامر، ص. 143.

³² رأى الخبراء الأمريكيون في القانون استمراراً لدعم خصخصة الزراعة. انظر فتحي عبد الفتاح، القرية المصرية: الملكية وعلاقات الإنتاج المعاصرة بين الإصلاح والثورة (1952-1970): الثقافة والثورة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991، ص. 203.

³³ Abdel-Fadil, *Development*, p. 9.

ويقدر آخرون، مثل النور، مساحة الأراضي التي أعيد توزيعها بقرابة 13% من إجمالي الأراضي المزروعة في مصر. انظر النور، ص. 62.

³⁴ راجع جدول 2 لمزيد من التفاصيل. عموماً، يرى مارك كوبر أن تعديلات القانون في عام 1969 أدت إلى تقليل حجم الملكيات لكنها لم تؤد إلى نقل الملكية من كبار ومتوسطي الملاك إلى صغار الفلاحين إلا في أضيق الحدود. انظر:

Mark Cooper, "Egyptian State Capitalism in Crisis: Economic Policies and Political Interests, 1967-1971," *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 10, No. 4, 1979, pp. 493-494.

لم يشمل قانون الإصلاح الزراعي كذلك الأراضي الصحراوية أو غير المزروعة في قيوده على الملكية، مما يعني أن ملاك الأراضي استمروا في التمتع بالحق في امتلاك عدد من الأفدنة يفوق ما ينص عليه القانون، ما دامت هذه الأفدنة غير مزروعة.³⁵ علاوة على ذلك، أمر الفلاحون الذين تمكنوا من الحصول على الأراضي بدفع مبالغ مالية على مدى ثلاثين عامًا، وهي مبالغ تعادل التعويضات التي حددتها الحكومة للمالكين الأصليين، إلى جانب فوائد بنسبة 3%، انخفضت في وقت لاحق من عام 1961 إلى 1.5%.³⁶

ثمة خلاف طويل بين الباحثين بشأن المعايير التي أهلت الفلاحين للحصول على الأراضي بعد قانون الإصلاح، فيرى النور³⁷ وعامر³⁸ مثلًا أن الفلاحين المعدمين، أي هؤلاء الذين لم تكن في حوزتهم أي أرض قبل الإصلاح، لم يتلقوا أي أرض فضلوا معدمين كذلك بعد الإصلاح.³⁸ ينبني هذا الموقف غالبًا على غياب الفلاحين المعدمين من القانون الذي لم يسمهم مباشرة كفتة مستفيدة، ما أدى بالباحثين لافتراض أنهم تعرضوا للإقصاء التام من الإصلاح ولم يستفيدوا فعليًا.³⁹ لكن هذه الرؤية تلقت معارضة غير مباشرة من قبل باحثين مثل جابرييل صعب⁴⁰ وريتشارد دكمجيان،⁴¹ إذ يقدم صعب مثلًا وصفًا تفصيليًا لعمل القانون الذي رتب الفئات الاجتماعية المختلفة بحسب أهليتها لاستلام الأراضي، فجعل المزارعين المستأجرين في المقدمة، وأتبعهم بالمستأجرين بالمحصول العيني (sharecroppers)، ثم عمال المزارع (وهم الفلاحون المعدمون)، ثم السكان الفقراء عائل الأسر الكبيرة والفلاحين المجاورين.⁴² لم يكن الفلاحون المعدمون إذن الهدف الأول للإصلاح الزراعي، لكن هذا لا يعني أنهم عانوا من الإهمال أو الإقصاء. استهدف النظام الفلاحين المعدمين كذلك بتوزيعه للماشية عليهم في المناطق التي خلت من أي أراض يمكن إعادة توزيعها.⁴³ وتكتسب هذه الرواية قوة إضافية من واقعة أن أعداد صغار الملاك زادت فجأة بمقدار 200,000 مالك للأرض بعد قانون 1952 مباشرة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة إجمالية في الملكيات الصغيرة بلغت 400,000 مالك فقط بحلول 1965 (انظر جدول 2). ويعود دكمجيان كذلك إلى النشرة الاقتصادية الصادرة عن البنك الأهلي

³⁵ إدراج هذه الأنواع من الأراضي في الحد الأقصى جاء فقط في عام 1969 مع تعديل القانون للمرة الأخيرة. انظر النور، ص. 65.
³⁶ في عام 1961، انخفضت المبالغ المتبقية وغير المسددة الخاصة بالأراضي المصادرة إلى النصف، وانخفضت فوائدها إلى النصف قبل أن يتم خفضها إلى النصف مرة أخرى في عام 1964. انظر النور، ص. 65.
³⁷ المصدر نفسه، ص. 63.

³⁸ عامر، ص. 155.
³⁹ من أجل تفصيل لهذا الرأي انظر محمد علي عرفة، شرح قانون الإصلاح الزراعي وفقًا لما أدخل عليه من تعديلات وإضافات تشريعية حتى آخر ديسمبر 1953، وعلى ضوء القرارات التفسيرية التي أصدرتها اللجنة العليا للإصلاح الزراعي، القاهرة: دار أخبار اليوم، 1954، ص. 108-105.

⁴⁰ Saab, pp. 34-36.

⁴¹ Dekmejian.

⁴² يشير النور إلى فعليًا إلى هذا الترتيب، لكن تحليله ينشغل بعد ذلك بنص القانون نفسه مما يؤدي به إلى افتراضات ونتائج غير مسوغة.
⁴³ Saab, pp. 116-117.

المصري عام 1961، والتي تشير إلى توزيع الحكومة لمساحة 430,000 فدان على 120,000 فلاح معدّم.⁴⁴

تضعنا هذه الأرقام أمام تساؤلات مهمة عن سبب تجاهل هذه الرؤية، إذ لو كان النظام قد أعطى الفلاحين المعدّمين أرضًا بموجب القانون، فلماذا يظن كثير من الباحثين أن القانون استثناهم؟ هل يمكن أن تكون الصياغة التي ينقلها دكمجيان غير دقيقة أو خاطئة، بمعنى أنها تفتقر إلى فهم الظروف التي تجعل من بعض الفلاحين "معدّمين"؟ أو هل يمكن أن تكون الكلمة قد وردت في نشرة البنك الأهلي المصري (الذي كان بنكًا مركزيًا لمصر آنذاك حتى إنشاء البنك المركزي الحالي في الستينيات) بقصد دعائي أو لإضفاء الشرعية على النظام، أم أن استخدام "معدّمين" للإشارة إلى الطبقة الأفقر من الفلاحين كان شائعًا؟ وأخيرًا هل ورد ذكر الفلاحين المعدّمين واضحًا كمستحقين للملكية في التعديلات المتأخرة للقانون؟ كل هذه الأسئلة تُترك هنا دون إجابة نهائية، لكنها تبرهن مع ذلك على أن الكثير من أفكارنا الجاهزة عن حقبة عبد الناصر تفتقر إلى أي أساس يقيني، وتطلعنا من ثمّ على ضرورة العودة لهذه الفترة ودراسة اقتصادها السياسي بتأنٍ ودون فروض مسبقة.

⁴⁴ Dekmejian, p. 123.

أراضي الإصلاح الزراعي الموزعة على صغار المزارعين، 1953-1970

المصادرة		التوزيع		
أصل الأراضي المصادرة	المساحة (بالفدان)	السنة	المساحة (بالفدان)	عدد الأسر
قانون الإصلاح الزراعي الأول، 1952، ويشمل أراضي العائلة المالكة	450,305	1953	16,426	4,784
		1954	65,285	24,295
		1955	66,687	31,588
		1956	35,558	15,678
الأوقاف، 1957	110,451	1957	42,067	19,701
		1958	42,920	17,045
		1959	5,982	2,447
		1960	23,426	10,345
قانون الإصلاح الزراعي الثاني، 1961	214,132	1961	28,381	9,291
		1962	106,150	31,605
مؤسسات خيرية، 1962	38,336	1963	90,172	107,286
		1964	121,645	
أراضي مصادرة	69,323	1965	26,013	12,013
		1966	25,668	
ممتلكات الأجانب الزراعية	61,910	1967	58,107	31,298
		1968	20,531	
أخرى (مصادرات من مؤسسات أخرى)	25,979	1969	22,743	9,056
		1970	19,777	
الإجمالي	970,436		817,538	341,982

بحلول عام 1961، ومع بدء الإصلاحات الاشتراكية وتأميم الشركات، شرع النظام الناصري في تعديل القوانين الزراعية. ومن هنا، وضع حد جديد للملكية فخفض إلى 100 فدان فقط بدلاً من 200 فدان، مع عدم تجاوز الحيازات العائلية بالكامل لمساحة 300 فدان.⁴⁵ وإضافة لذلك، رُسم الحد الأقصى لحيازة الأرض (الملكية والإيجار) عند 300 فدان، وذلك لوقف الفلاحين الأغنياء (الفئة المتوسطة من الملاك) من زيادة ملكيتهم.⁴⁶ لكن هذه التغييرات لم تُنفذ مع ذلك كما وُضِّح محمود عبد الفضيل.⁴⁷

ظهر النطاق المحدود لنوايا النظام الإصلاحية بوضوح في الميثاق الوطني (الذي دشن "التدابير الاشتراكية")،⁴⁸ إذ نص بوضوح على أن الإصلاح الزراعي

⁴⁵ استخدم القانون "الأسرة" للإشارة إلى الأسرة النووية، لا الأسرة الممتدة أو العائلة. وبقي هذا التعريف حتى أواخر الستينيات عندما تدخل النظام لتغييره كما سنوضح لاحقاً. انظر: Ansari, p. 87.

⁴⁶ المرجع السابق.

⁴⁷ أورده النور، ص. 64.

⁴⁸ لمعرفة المزيد عن الميثاق الوطني، انظر:

Alan W. Horton, "The Charter for National Action of the UAR: A Resume of the Complete Document," *Northeast Africa Series*, Vol. 9, No. 5, 1962, online [PDF] at <https://bit.ly/2Y6mhlU>, and Baha Abu-Laban, "The National Character in the Egyptian Revolution," *The Journal of Developing Areas*, Vol. 1, No. 2, 1967.

لم يقصد تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة، لأن هذا التحول لن يؤدي إلى حل مشكلات الزراعة في مصر. وأبرز الميثاق كذلك إيمان النظام بالملكية الخاصة للأراضي وضرورة الحفاظ عليها مع توسيعها لتشمل المالكين الجدد،⁴⁹ وبالنظر في الجدول 2 نلاحظ أن الملاك المتوسطين هم أكثر من استفادوا من قانون الإصلاح الزراعي، إذ زادت ممتلكاتهم خصوصاً بعد شرائهم للأرض من كبار الملاك.

تطورات ملكية الأراضي في مصر، 1952-1965

الشريحة (بالفدان)		ملكيات صغيرة		ملكيات متوسطة			ملكيات كبيرة			الإجمالي
		أقل من 5	5 - <10	10 - <20	20 - <50	50 - <100	100 - <200	أو أكثر 200		
التوزيع قبل قانون 52	ملكيات الأرض	العدد (000)	2,642	79	47	22	6	3	2	2,801
	النسبة المئوية	94.3	2.8	1.7	0.8	0.2	0.1	0.1	100	
التوزيع بعد قانون 52	المساحة الكلية	فدان (000)	2,122	526	638	654	430	437	1,177	5,984
	النسبة المئوية	35.4	8.8	10.7	10.9	7.2	7.3	19.7	100	
التوزيع بعد قانون 52	ملكيات الأرض	العدد (000)	2,841	79	47	30	6	3	2	3,008
	النسبة المئوية	94.4	2.6	1.6	1.0	0.2	0.1	0.1	100	
التوزيع بعد قانون 52	المساحة الكلية	فدان (000)	2,781	526	638	818	430	437	354	5,984
	النسبة المئوية	46.6	8.8	10.7	13.6	7.2	7.2	5.9	100	
التوزيع بعد قانون 127 لسنة 61	ملكيات الأرض	العدد (000)	2,919	80	65	26	6	5	0	3,101
	النسبة المئوية	94.1	2.6	2.1	0.8	0.2	0.5	0	100	
التوزيع بعد قانون 127 لسنة 61	المساحة الكلية	فدان (000)	3,172	526	638	818	430	500	0	6,084
	النسبة المئوية	52.1	8.6	10.7	13.4	7	8.2	0	100	
التوزيع في سنة 65	ملكيات الأرض	العدد (000)	3,033	78	61	29	6	4	0	3,211
	النسبة المئوية	94.5	2.4	1.9	0.9	0.2	0.1	0	100	
التوزيع في سنة 65	المساحة الكلية	فدان (000)	3,693	614	527	815	392	421	0	6,462
	النسبة المئوية	57.1	9.5	8.2	12.6	6.1	6.5	0	100	

خطأ في المصدر الأصلي،
النسبة الصحيحة هي ٤١,٥٪

خطأ في المصدر الأصلي،
النسبة الصحيحة هي ٧,٣٪

خطأ في المصدر الأصلي،
مجموع النسب المذكورة ١٠٠,٣٪

توقع النظام أن عملية تقسيم الأراضي إلى أجزاء صغيرة ستتم في النهاية بعد موت كبار العائلات وانتقال موارثهم، مما سيساعد على تقليل الملكية الفردية إلى خمسين فداناً بحلول عام 1970، لكن الأمور لم تجر مع ذلك على هذه الصورة، لذا تدخل النظام بالقانون الثالث للإصلاح الزراعي في عام 1969، فحدد الملكية الفردية بخمسين فداناً فقط وجعل ملكية العائلة لا تتجاوز مائة فدان.⁵⁰

هل تعد هذه المعلومات كافية للجزم بأن الإصلاح الزراعي كان محدوداً في تأثيره، بغض النظر عن جوانبه الثورية؟ ربما يجب علينا إعادة النظر في النتائج التي توصلت إليها اللجنة العليا لتصفية الإقطاع لتقييم تأثير الإصلاح. تأسست هذه اللجنة عام 1966 في وضع مضطرب، خصوصاً بعد مقتل

⁴⁹ النور، ص. 57.

⁵⁰ Ansari, pp. 120-121.

الناشط الماركسي البارز صلاح حسين في نفس السنة على يد بعض كبار ملاك الأراضي في كمشيش،⁵¹ وكانت خاضعة لكبار الضباط العسكريين وإداريي النظام. كشفت حادثة كمشيش أن تأثير كبار الملاك في عدد من المناطق الريفية لم يضعف على الإطلاق.⁵²

كانت الطرق المتعددة التي استخدمها كبار الملاك للتهرب من قوانين الإصلاح الزراعي انتهاكات سافرة لا يمكن للنظام أن يغفلها دون قصد. والادعاءات بأن النظام افتقر إلى أدلة لإثبات ممارساتهم بسبب هيمنتهم على مناطق نفوذهم تفتقر هي نفسها إلى أي أدلة،⁵³ خصوصاً لأن ملاك الطبقة العليا استمروا في لعب دور الوسيط بين الأطراف الريفية والمركز الحضري (السياسي) عن طريق وجودهم في البرلمان منذ 1952. ويكشف إجماع لجنة تصفية الإقطاع عن التحقيق مع أصحاب الأراضي الذين ربما كانوا يتهربون من القانون عن تواطؤ النظام في هذه الانتهاكات.⁵⁴

مع ذلك، كشفت اللجنة أن العديد من حالات العنف التي مارسها كبار الملاك ضد فلاحين صغار بلغت حد التعذيب والإخفاء القسري والقتل.⁵⁵ إضافة لذلك، لجأ كبار الملاك إلى تسجيل أراضيهم أحياناً بأسماء المستأجرين من صغار الفلاحين، ما سمح لهم بانتهاك الحد الأقصى الذي يقره القانون للملكية لأن هذه الأراضي ظلت تحت نفوذهم،⁵⁶ وأخذ التهرب أشكالاً أخرى لإعادة توزيع الأراضي الزائدة بين أفراد العائلة بدلاً من بيعها مباشرةً لآخرين، بطريقة تبقي على الأرض خاضعة لسلطتهم بسبب التضامن العائلي.⁵⁷

بلغت الأراضي التي حصلت عليها الدولة إجمالاً بين 1952 و1970 بموجب قانون الإصلاح الزراعي مساحة 944,457 فداناً، وزعت منهم 817,538 فداناً على 341,982 أسرة، أي بمتوسط 2.4 فداناً للأسرة، وهو أقل من الحد الأدنى الذي وعد به النظام، ويساوي ثلاثة أفدنة.⁵⁸ ومن هذه المساحة الإجمالية،

⁵¹ انطلقت بعض التظاهرات في عامي 1964 و1965، وكان بعضها عنيفاً، فاشتبك الفلاحون مع موظفي الدولة في التعاونيات الزراعية بسبب الفساد الذي تجاهلته بيروقراطية النظام. انظر: Esmail Hosseinzadeh, "How Egyptian State Capitalism Reverted to Market Capitalism," *Arab Studies Quarterly*, Vol. 10, No. 3, 1988, pp. 309-310.

⁵² Mitchell, p. 238.

⁵³ المرجع السابق، ص. 224-222.

⁵⁴ Ansari, pp. 101-102, 140.

⁵⁵ للحصول على أمثلة للحالات المذكورة في التقرير النهائي للجنة، راجع محمد رشاد، سري جداً: من ملفات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، القاهرة: دار التعاون، 1977، وكذلك: Mitchell, pp. 223-225.

⁵⁶ Mitchell, p. 246, footnote 6.

⁵⁷ استمر رؤساء الأسر في ممارسة السلطة على بقية عائلاتهم، ولهذا السبب انتقلت اللجنة إلى اقتراح فرض عقوبة مسؤولية جماعية على تلك العائلات التي أدينت، انظر: Ansari, pp. 118-119.

⁵⁸ Abdel-Fadil, *Development*, pp. 9-10.

صدر 272,305 فداناً فقط من كبار ملاك الأراضي بموجب القانون الأول.⁵⁹ قدم عامر ملحوظة مهمة وهي أن متوسط الأراضي الموزعة على الأسر لم يكن كافياً آنذاك لأن الأسرة الواحدة احتاجت إلى خمسة أفدنة لبلوغ حد الكفاف، وهو ما عني أن النسخة الأولى من القانون كانت ضعيفة التأثير عما وجب أن تكون عليه.⁶⁰

كانت هيمنة الملاك الكبار والمتوسطين على المكاتب الإدارية والجمعيات التعاونية الزراعية⁶¹ تحول دون إصغار الفلاحين سخطهم على الانتهاكات، فكان يُفرض عليهم أحياناً توقيع كمبيالات على بياض لملاك الأراضي، ويُمنع عنهم رأس المال والمعونات الزراعية التي تقدمها التعاونيات.⁶² وتمكن الملاك في مناطق أخرى من إجبار الفلاحين على دفع إيجارات أعلى من الإيجارات الرسمية. مثلاً في إحدى الوقائع في محافظة المنيا كان الإيجار الرسمي يساوي 32 جنيهاً، لكن بعض الملاك انتزعوا إيجاراً بلغ 55 جنيهاً، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط الإيجار غير الرسمي 60-70 جنيهاً في سوهاج. وكان الملاك يدفعون للعمال الزراعيين أجراً أقل من الحد الأدنى اليومي الرسمي للأجور ومقداره آنذاك 18 قرشاً للرجال و10 قروش للنساء، لكن أقصى ما حصل عليه العمال في الواقع كان 10 قروش في البحيرة والمنوفية، و15 قرشاً في الدقهلية، و8 قروش فقط في بني سويف.⁶³

تعديلات قوانين استئجار الأراضي وتأثيرها على توزيع الدخل⁶⁴

لعل طرح أول قانون للإصلاح الزراعي كان التغيير الأبرز الذي طال قوانين إيجار الأراضي.⁶⁵ ساعد هذا التغيير في الحد من الممارسات الإقطاعية التي

⁵⁹ Radwan, *Agrarian Reform*, pp. 16-17.

وصودر 178,000 فدان إضافي من العائلة المالكة.

⁶⁰ عامر، ص. 153.

⁶¹ كجزء من عملية الإصلاح الزراعي لعام 1952، أومت الدولة حركة التعاونيات المستقلة القائمة في مصر منذ بداية القرن، وفي عام 1960 أصدرت قانوناً أنشأته منظمة التعاونيات العامة لكي تشرف على عملية الزراعة في جميع أنحاء مصر وتضمن اتباع الفلاحين لتعليمات النظام في ما يتعلق بالمحاصيل المزروعة وتقدم لهم الأسمدة والبذور الضرورية للزراعة. انظر النور، ص. 67-68.

⁶² النور، ص. 69، وكذلك:

Ansari, p. 97.

⁶³ Ansari, p. 134.

استناداً إلى تقارير اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، يبدو أن هذه الحالات لم تكن مجرد حالات فردية وشكلت نوعاً من تيار سائد. انظر رشاد، سري جداً.

⁶⁴ لا يعني إقرار بعض الحقوق للفلاحين في ما يتعلق بالإيجارات والأجور أن هذه الحقوق كانت توضع فعلاً موضع التنفيذ. في كل مكان في الجمهورية بنفس درجة الشمول، وعلى المرء أن يميز بين الحقوق المنصوص عليها قانوناً وبين الحقوق التي يستطيع الفلاحون فعلاً أن يحصلوا عليها.

⁶⁵ يؤكد كوبر أن "القانون الجديد المنظم لعلاقات المالك والمستأجر هدف أساساً إلى تشجيع القطاع الخاص للعب دوره المنشود، فلم ينطبق تماماً لمصالح الملاك الخاصة، لكنه أعاد إليهم عدداً من الحقوق." انظر:

Cooper, "Egyptian State Capitalism," p. 493.

مارسها أصحاب الأراضي على الفلاحين، لكن أصحاب الأراضي الكبيرة والمتوسطة استطاعوا المحافظة مع ذلك على نفوذهم السياسي، فأخفقت التغييرات التي صاغها هذا القانون في القضاء على الممارسات الإقطاعية بالكامل.

شهدت قوانين الإيجار تغييرًا عامًا مع الإصلاح الزراعي فتحدد الحد الأقصى للإيجارات بسبعة أضعاف الضرائب على الأراضي، ومن ثم لم يعد المستأجرون ملزمين بدفع ما يزيد عن هذا الحد كحالهم قبل 1952، بالإضافة إلى أن نصيب المالك من المحصول أصبح 50% بحد أقصى على أن توزع عائداً بالتساوي.⁶⁶ منع القانون كذلك إخلاء المستأجرين ما داموا يزرعون الأرض، وفرض حدًا أدنى من ثلاث سنوات على عقود الإيجار.⁶⁷ ثم خضع القانون لتغيير آخر في عام 1966، فلم يعد الملاك قادرين على إخلاء المستأجرين حتى بعد انتهاء عقودهم، ما لم يخلوا بشروط العقد، وأخيرًا حفظت تعديلات القانون حق المستأجرين في تمرير عقد الإيجار الخاص بهم إلى أي من أبنائهم العاملين في الزراعة.⁶⁸ ومع كل هذه الضمانات القانونية، توجد أدلة من لجنة تصفية الإقطاع على استمرار عمليات الإخلاء واستغلال المستأجرين من قبل الملاك.⁶⁹

ساعد انخفاض عدد الملاك الغائبين في زيادة حصة المستأجرين من القيمة الزراعية المضافة بمقدار الثلث، ويلاحظ عبد الفضيل مع ذلك أن هذه التغييرات لم تكن هيكلية ومستمرة في توزيع الدخل الزراعي بعد أن تمكن الملاك في ما بعد من إجبار المستأجرين على دفع إيجارات أعلى من تلك التي حددها القانون،⁷⁰ وكان الأجر الفعلي للعمال الزراعيين ينخفض في نفس الفترة بسبب الزيادة المستمرة في أسعار المواد الغذائية.⁷¹

كان التغيير الأكبر الذي حققته كل الإصلاحات هو ترسيخ علاقات الإنتاج الرأسمالية التي كانت تنمو في المجتمع المصري منذ بداية القرن، عن طريق تقييد الاستغلال الإقطاعي، خصوصًا للفلاحين المعدمين، والذين كانوا يتحولون تدريجيًا إلى عمال زراعيين، لكن لم يُقض مع ذلك على الفلاحين

⁶⁶ Ansari, p. 133.

كان الإيجار قبل 1952 أحد المشكلات الرئيسية التي واجهها الفلاحون، إذ لجأ الملاك (وهم يعيدون عن الأرض معظم الوقت) لرفع الإيجار باضطراد. انظر النور، ص. 66.

⁶⁷ النور، ص. 66.

⁶⁸ النور، ص. 66.

⁶⁹ Ansari, p. 134.

⁷⁰ Abdel-Fadil, *Development*, p. 54.

ومن أجل تأثير التغيير في قوانين الاستئجار على توزيع الدخل، عندما اقتربت المساحة المزروعة المؤجرة في مصر من 40% بحلول عام 1961، انظر ص. 17.

⁷¹ المرجع السابق، ص. 65-70.

المعدمين.⁷² ويمكن تحديد علامات أخرى على تنامي الاتجاهات الرأسمالية في الفترة نفسها، مثلًا تزايد عدد الآلات المستخدمة؛ فتضاعف استخدام آلات الري من 13,399 في عام 1950 إلى 27,157 في عام 1961، وزاد عدد المزارع المجهزة بالجرارات من 8,617 إلى 11,378 في الفترة نفسها.⁷³ ونجح هذا الإصلاح نسبيًا في كسر تركيز الثروة في الأنشطة الزراعية، في محاولة لتوجيه رأس المال نحو التصنيع، ويتضح هذا مثلًا في إعفاء الأراضي المملوكة للشركات من القانون.⁷⁴

تمثيل سياسي ثوري؟

لم يعد من كانوا مهمشين قبل انقلاب/ ثورة 1952 يعيشون في البؤس نفسه ويفتقرون إلى القدرة على إعلان رفضهم للاستغلال، ومع ذلك يندهش المرء من حجم الاضطهاد الواقع باسم الثورة بمجرد أن يبدأ بتناول خطاب النظام الجديد والخوض في ممارساته. الاستبداد السياسي لنظام عبد الناصر معروف جيدًا، خصوصًا استبداده ضد العمال والنشطاء السياسيين، وعادة تُستخدم هذه الحقيقة لرفض التجربة الناصرية جملة وتفصيلًا.⁷⁵ ندرك أن هذه الأفعال غير تقدمية بالتأكيد، لكن هذا لا يدفعنا للتركيز على تهميش الفلاحين في عهد عبد الناصر لمجرد إعادة إنتاج النقد التقليدي بشأن غياب مساحات التعبير السياسي، وإنما نريد تسليط الضوء على هذا الاضطهاد للتدليل على رجعية بنوية استمرت بطول الحقبة الناصرية، وأعاقت أي تغيير اجتماعي حقيقي.⁷⁶

في واحدة من أقدم التصورات التي انتقدت حدود ثورية نظام عبد الناصر، كتب أنور عبد الملك عام 1968 عن الجهود المبذولة لإعادة تنظيم السلطات المحلية دون الإفضاء إلى أي تغيير جذري، إذ كانت الجمعية الوطنية عام 1956 حاشدة "بالرجال الأثرياء [...] والمندوبين المحليين"، الذين فضلوا النظام الزراعي القديم، وأن سياسة الحزب الواحد التي دشنها عبد الناصر أدت إلى عودة الكثير من رجال النظام السابق إلى مراكز السلطة.⁷⁷ كذلك وجد ليونارد

⁷² يشير عامر إلى معاناة بعض العمال الزراعيين بسبب استغناء الملاك عن العمالة التي رأوها زائدة بعد مصادرات الأراضي الأولى. وتأثر الطلب عليهم كذلك لأن صغار الملاك الذين استلموا الأراضي المصادرة عملوا بأنفسهم ولم يحتاجوا إلى مساعدة، فانخفضت أجور العمال الزراعيين. انظر عامر، الأرض والفلاح، ص. 156.

⁷³ المرجع السابق، ص. 32-33.

⁷⁴ عامر، الأرض والفلاح، ص. 148.

⁷⁵ See Beinun and Lockman.

⁷⁶ أعلن عبد الناصر في مناسبات عديدة رفضه لفكرة الصراع الطبقي كوسيلة لتجاوز التناقض بين الطبقات الاجتماعية، ودعا بدلًا من ذلك إلى التعايش والحلول السلمية لمشكلة الاختلافات الطبقيّة. انظر:

Ansari, p. 88.

⁷⁷ Abdel-Malek, pp. 118, 367.

بيندر في دراسته عام 1978 أن العائلات التي كانت نافذة سابقًا ظل لها عضو أو اثنين منتخبين في اللجان المحلية، وأن أغلب موظفي الجمعية الوطنية على مستوى المقاطعات كان آباؤهم وأجدادهم من أصحاب العزب.⁷⁸

كررت الإصلاحات الاشتراكية إعلانها منذ الستينيات أن "الإقطاعيين" المعارضين للتغيير الاجتماعي لن يعودوا مؤهلين للمشاركة في الحياة السياسية ولن يعتبروا جزءًا من القوى الشعبية (النقابات المهنية والعمالية، والجمعيات الزراعية، والنخبة المثقفة، والرأسماليون الوطنيون، والقوات المسلحة)، ومن ثمّ لن يُمثلوا في الاتحاد الاشتراكي العربي المؤسس في محل الجمعية الوطنية، ونص الميثاق كذلك على تخصيص 50% من مقاعد جميع الهيئات الانتخابية للعمال والفلاحين.⁷⁹ يعني هذا أن الأساس الطبقي للنظام لم يتغير بدرجة ملحوظة مع انتخاب الأعضاء الجدد إلى الاتحاد الاشتراكي العربي في عام 1963.⁸⁰

أما بالنسبة للمعدمين من الفلاحين، فكانت هناك محاولات رسمية من الاتحاد الاشتراكي العربي لضم هؤلاء الأفراد إلى نقابة وإنهاء النظام القديم لمقاولي العمال، الذين اعتادوا التوسط في بيع عمل العمال الزراعيين للحكومة مقابل ربح مادي في مشروعات استصلاح الأراضي والتعاونيات الزراعية، لكن هذه المحاولات باءت جميعًا بالفشل إذ ظلت الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي، وكانت أكبر موفر محلي للوظائف، مترددة في توفير الأموال والموارد اللازمة لنجاح النقابة.⁸¹ لهذا يمكن القول إن النظام الجديد لم يحقق كل إمكاناته في تنفيذ التغييرات التي كان من شأنها أن تمنح المعدمين أراض، وتهب صغار الملاك تمثيلًا سياسيًا حقيقيًا.

⁷⁸ Leonard Binder, *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum*, The University of Chicago Press, 1978, pp. 76-78.

⁷⁹ من المثير للاهتمام أن المعايير التي حددت الفلاح لم تقرر لتحديد الفلاحين أي معيار باستثناء ملكية أقل من 25 فدان، حتى أعلن عبد الناصر في 1976 أن الفلاح الحقيقي هو الذي يمتلك أقل من 10 أفدنة. انظر: Ansari, p. 88.

وهامش رقم 23 في ص. 274-275.

⁸⁰ Binder, p. 312.

⁸¹ كانت الجمعيات التعاونية الزراعية في هذه الحالة يهيمن عليها أصحاب الأراضي الصغار الذين عارضوا فكرة نقابة العمال الزراعيين. انظر:

Mitchell, pp. 240-241.

الاستثمارات الزراعية

كان تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء أحد أهداف عبد الناصر الأساسية، وبسبب الحجم المحدود للأراضي المزروعة وتركيز الملكية، أعلن النظام في عام 1953 نيته في المضي قدمًا ببرنامج استصلاح الأراضي (الذي انطلق في 1951 بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية)، ويهدف إلى توزيع هذه الأراضي المستصلحة بين صغار الملاك.⁸² كانت الكثافة المتعاظمة للسكان تجعل هذا التغيير حتميًا،⁸³ ومع ذلك فإن المشروع لم يحقق المأمول منه على الرغم من الاستثمار الضخم الذي وجهته الدولة نحوه، والذي بلغ 154 مليون جنيه من 1960-1965، وبحلول عام 1972 لم يتجاوز عدد الأفدنة المستصلحة زراعيًا سوى 518,000 فدان، منها 345,000 فدان بالكاد منتجة.⁸⁴ ويحدد مصدر آخر عدد الأفدنة المستصلحة في الفترة بين 1952-1970 بنحو 900,000 فدان،⁸⁵ ويؤكد هذا المصدر مع ذلك أن معظم الأفدنة كانت منتجة بالكاد، مشيرًا إلى أن بعض الأراضي المستصلحة بيعت أو وزعت منذ عام 1967 قبل أن تبلغ درجة هامشية من الإنتاجية.⁸⁶ يُضاف هذا إلى كون التكلفة الفعلية للفدان (بين 480-1000 جنيه في المتوسط) أعلى كثيرًا من التكلفة التي قدرتها الحكومة (165 جنيهًا)،⁸⁷ ولا ينبغي اعتبار هذا الفشل علامة على إهمال الزراعة، إذ استثمر النظام كثيرًا فعليًا في هذا القطاع. وبين 1952-1968، ارتفعت حصة الاستثمار الزراعي كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام من 11.6% إلى 16.8%،⁸⁸ وتعزى هذه الزيادة أساسًا إلى الاهتمام بتقنيات تنظيم المياه، مثل السد العالي في أسوان.⁸⁹

يعتبر مشروع السد العالي بأسوان بالتأكيد من أعظم إنجازات نظام عبد الناصر، خصوصًا بالنظر لآثاره على الزراعة وتوليد الطاقة والإنتاج الزراعي، على الرغم من العنف الذي نُفذ به وعواقبه السلبية وما أدى إليه من تهجير سكان النوبة وسلبهم حقوقهم الي اليوم. أنشئ السد بين 1960 و1970 لإيقاف المياه عن إغراق مساحات واسعة من الأراضي المزروعة، وتخزين

⁸² النور، ص. 129. حافظت الدولة على فائض الغذاء من المعونة الأمريكية وقروض استصلاح الأراضي حتى منتصف الستينيات. انظر: Tom Little, *Modern Egypt*, Ernest Benn Limited, 1967, p. 230.

⁸³ Alan Richards, "Egypt's Agriculture in Trouble," *MERIP*, Vol. 10, 1980, online at <https://bit.ly/2SlIzV>.

⁸⁴ مقتبس من المرجع السابق.

⁸⁵ Sarah Voll, "Egyptian Land Reclamation Since the Revolution," *Middle East Journal*, Vol. 34, No. 2, 1980, pp. 128-129.

⁸⁶ المرجع السابق. لا توضح المصادر المتاحة مع ذلك ما إذا كان بيع الأراضي المستصلحة وتوزيعها اتجاهًا عامًا للحكومة أو سياسة اتبعتها في بعض الحالات الاستثنائية.

⁸⁷ See Richards.

⁸⁸ المرجع السابق.

⁸⁹ أدت التكلفة العالية لهذا المشروع وحده إلى إهمال مشكلات ضخمة مثل نظام الصرف المعطل. انظر المرجع السابق. عندما سحب البنك الدولي دعمه، تدخل الاتحاد السوفييتي بالأموال اللازمة لإكمال المشروع، وهذا افتتح بداية تحول ناصر السياسي نحو السوفييت.

انظر:

Tom Little, p. 230.

هذه المياه للاستخدام في وقت لاحق (في بحيرة ناص)،⁹⁰ بالإضافة إلى توليد كميات من الكهرباء غير مسبوقه في تاريخ مصر. رُكِّبت أول وحدة توليد تنتج 71 ميجاوات ساعة في أكتوبر 1967، وبحلول عام 1972، كان السد مسؤولاً عن إنتاج قرابة 50% من إجمالي الطاقة المولدة في مصر.⁹¹ وقُدِّر أن السد أسهم في زيادة العوائد بنسبة تقرب من 20% بسبب الانتقال من زراعة الذرة في الخريف إلى الصيف، وسمحت زيادة إمدادات المياه التي وفرها السد بالتحول من زراعة القمح إلى الأرز في بعض أجزاء الدلتا، ومن القطن إلى السكر في أجزاء من صعيد مصر.⁹² وانخفضت نسبة الرواسب المعلقة في الماء بشكل ملحوظ،⁹³ وحتى الانخفاض في صيد الأسماك بعد بناء السد لم يكن بسببه، بل بسبب اعتبارات عسكرية.⁹⁴

بعد التغلب على العقبات التي تراوحت بين التكلفة العالية والتداعيات السياسية الحتمية (الاعتماد على القطبية الثنائية للسياسة الدولية آنذاك) وظروف العمل المعقدة للعمال الذين بنوا السد،⁹⁵ كان إكمال بناء السد يعني علاوة على كل ذلك نزوح السكان النوبيين الذين يعيشون في المنطقة ونزع ملكياتهم وتدمير قراهم.⁹⁶ وحتى يومنا هذا، هناك نداءات مشروعة بين السكان النوبيين المُهَجَّرِينَ بالقوة للعودة إلى أراضيهم، أو تعويضهم بشكل عادل.⁹⁷

وأخيراً كان اعتماد عبد الناصر على صادرات القطن واضحاً جداً في منتصف الخمسينيات، إذ مثل نحو 80% من إجمالي الصادرات.⁹⁸ يرجع السبب إلى أن زراعة القطن حققت عائداً أعلى من المحاصيل الرئيسية الأخرى مثل القمح، لذلك يمكن ملاحظة أن استيراد القمح بدأ من منتصف الخمسينيات، وبحلول عام 1966 كانت مصر تنتج 47% فقط من القمح المُستهلك محلياً.⁹⁹ لهذا فرضت الحكومة قانوناً جديداً يمنع المزارعين من زراعة القطن بأكثر من ثلث أراضيهم، وجعلتهم يزرعون ثلث أراضيهم على الأقل قمحاً. أدى هذا لانخفاض المساحة المزروعة بالقطن من 1.8-1.9 مليون فدان في عام 1958

⁹⁰ بدأ تخزين مجرى النيل بالكامل في السد منذ عام 1967 فصاعداً. انظر:

Asit K. Biswas and Cecilia Tortajada, "Impact of the High Dam of Aswan" in Cecilia Tortajada et al, *Impacts of Large Dams: A Global Assessment*, Third World Centre for Water Management, 2012, p. 384.

⁹¹ M. A. Abu-Zuid and F. Z. el-Shibini, "Egypt's High Aswan Dam," *Water Resources Development*, Vol. 13, No. 2, 1997, p. 212.

⁹² See Richards.

⁹³ Biswas et al, p. 389.

⁹⁴ المرجع السابق.

⁹⁵ انظر يوسف فاخوري، التاريخ الإنساني للسد العالي، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2016.

⁹⁶ لمعرفة المزيد عن حالة السكان النوبيين والسد العالي لأسوان، انظر:

Environmental Justice Atlas, "Aswan High Dam, Egypt," online at <https://bit.ly/2YUFIrc>.

⁹⁷ المرجع السابق.

⁹⁸ International Bank for Reconstruction and Development, *The Economy of the United Arab Republic*, Vol. 1, 1966, p. 2.

⁹⁹ المرجع السابق.

إلى 1.6 مليون فدان في عام 1961.¹⁰⁰ وأنتجت مصر محاصيل تقليدية أخرى مثل الأرز والحبوب والشعير والذرة (المحاصيل الحقلية)، لكن كان لها جميعًا نفس مستويات العوائد بالمقارنة مع القطن وحده.¹⁰¹

كان إنتاج الخضروات والفاكهة يتوسع في الفترة ذاتها من منتصف الستينيات، لكنه لم يتجاوز مع ذلك 10% من إجمالي الإنتاج الزراعي.¹⁰² والأهم أن النظام لم يكن يسيطر على أسعار منتجات البقالة، فكانت تنمو بعيدًا عن النظام التعاوني (مع تركيز الأخير على المحاصيل الحقلية)، التي نظمتها الدولة عن طريق سيطرتها على المدخلات (البذور والمبيدات الحشرية والأسمدة).¹⁰³

ونظرًا لأن المحاصيل الحقلية لا تمثل سوى ثلث الدخل السنوي لكبار ملاك الأراضي، بالمقارنة مع 80% من الدخل السنوي لملاك الأراضي الصغار، منح ذلك الأمر كبار ملاك الأراضي الحرة والمساحة لتكديس الثروة عن طريق فرض أسعار منتجات البقالة التي يرونها مناسبة.¹⁰⁴ كان تجنب فرض الرقابة الصارمة على مثل هذه المنتجات التي لا غنى عنها لغالبية الجماهير، والتي عانت بالفعل من سوء التغذية في العقود السابقة،¹⁰⁵ يُقوّض بالتأكيد أي عملية مَرَجُوَّة للتمنية.

¹⁰⁰ المرجع السابق، ص. 17-18.

¹⁰¹ المرجع السابق. تجدر الإشارة إلى أن عدم توفر إمدادات كافية من المياه أثر على غلة المحاصيل مثل الأرز منذ الخمسينيات فصاعدًا. انظر:

International Bank for Reconstruction and Development, *Present Economic Position and Prospects of the United Arab Republic*, 1959, p. 11.

¹⁰² International Bank, 1966, p. 2.

¹⁰³ Mark Cooper, "State Capitalism, Class Structures, and Social Transformation in the Third World: The Case of Egypt," *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 15, No. 4, 1983, p. 455.

¹⁰⁴ المرجع السابق، ص. 456.

¹⁰⁵ لمعرفة المزيد عن الظروف الصحية السائدة في مصر ونقص نظام الرعاية الصحية خلال حكم عبد الناصر، خاصة في المناطق الريفية، انظر:

Raymond W. Baker, *Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat*, Harvard University Press, 1978, pp. 218-234.

التغير في مساحة (بالألف فدان) وعائد المحاصيل الرئيسية (بالكيلوجرام للفدان)

المحصول	المتوسط للسنة 1950-1954		المتوسط للسنة 1958-1960		المتوسط للسنة 1963-1965	
	المساحة	العائد	المساحة	العائد	المساحة	العائد
القطن	1,765	214	1,846	249	1,622	306
القمح	1,571	774	1,452	999	1,261	1,130
البرسيم	2,184	-	2,397	-	2,469	-
الذرة	1,746	879	1,878	879	1,604	1,196
الأرز	519	1,600	651	2,114	921	2,289
الخضروات	300	-	497	5,640	595	7,500
الفاكهة	93	-	124	5,146	164	4,757
قصب السكر	96	34,458	112	38,393	132	38,500

متوسط محسوب
على أساس محاصيل اليرفان

البيانات مبنية على
عامي 1964 و 1965 فقط

بلغ متوسط المساحة المزروعة بالقمح في الفترة بين 1960-1964 نسبة 13.5% من إجمالي المساحة المزروعة كلها، فيما بلغت مساحة الذرة والقطن سوياً نسبة 17%، والأرز 8% وقصب السكر 1.2%، أما الفواكه والخضروات فشكلت 7.1%، وجاء البرسيم بنسبة 24%، وأخيراً 7.2% لمحاصيل متنوعة أخرى.¹⁰⁶

لكل الأسباب السابقة نميل للاعتقاد بأن عبد الناصر شرع فعلاً في تنفيذ بعض التدابير الثورية في المجال الزراعي، لكن هذه التدابير كانت مقيّدة بوضوح، وحالت قيودها دون حدوث تحول اجتماعي جذري، وسهلت الانقلاب على هذه التدابير في العقود اللاحقة. لا يعني هذا أن إصلاحات عبد الناصر الزراعية لم يكن لها أي تأثير على الإطلاق، لكن النظر لسياق التجربة الناصرية يُطلعنا على احتمالات أكبر بكثير للتغيير، وهو ما يعني أن أي تغيير يتجاوز ما حدث فعلاً لم يكن نوع التغيير الذي أراد نظام عبد الناصر إدراكه. ويمكن تتبع نمط مماثل من القيود الداخلية التي يفرضها النظام نفسه في إطار برنامج التصنيع، وهو ما يحاول إثباته الجزء التالي. اعتبر النظام التصنيع حجر الزاوية للاستقلال الوطني، فمضى قدماً وحقق نتائج غير مسبوقة كانت ضرورية لنجاح النظام في وقت مبكر، ولكننا نتساءل مع ذلك عما كان ليحدث إذا تجنب النظام تقييد تجربته الصناعية كذلك، على الأقل في ما يتعلق باستخدام الجمهورية الأولى.

¹⁰⁶ Abdel-Fadil, *Development*, p. 34.

الصناعة: تصنيع الجمهورية الجديدة

كان عبد الناصر مرناً جداً على المستوى الأيديولوجي وقت صعوده إلى السلطة وكان في استخدامه لمصطلح "الاشتراكية العربية" يؤكد دائماً على الطبيعة الخاصة للمصطلح وتمييزه إياه عن اشتراكية الاتحاد السوفياتي والصين وحلفائهم. وهكذا عكس عمل عبد الناصر موقفاً شائعاً بين الاشتراكيين العرب مفاده أن الثورة البرجوازية كانت ضرورية أولاً لتحقيق التحول المطلوب في علاقات الإنتاج، والتي من شأنها أن تحقق الاشتراكية في نهاية المطاف. ورأى ناصر في البداية أن الدولة هي مرشد توجيهي يضمن أن الطبقة الرأسمالية تؤدي دورها التاريخي، ولذلك لم يتدخل على الفور في عالم الصناعة حتى عام 1956 عندما أنشأ وزارة للصناعة. في الوقت نفسه تقريباً عندما قرر تأميم قناة السويس الذي أثار العدوان الثلاثي.¹⁰⁷ قررت الدولة المصرية في أثناء الحرب تأميم جميع الأصول التي تنتمي لملاك من الجنسيات المعتدية داخل الجمهورية، ثم أنشأت المنظمة الاقتصادية في عام 1957 كي تشرف على هذه الأصول، وبعد أقل من عام واحد قرر عبد الناصر إعادة تنظيم اتحاد الصناعات المصرية بموجب القرار رقم 453 لعام 1958،¹⁰⁸ بعد تعديله بقدر كبير، مع إنشاء عدة غرف جديدة للصناعات الناشئة، مثل غرفة الصناعات الهندسية.¹⁰⁹

هدفت هذه القرارات، التي اتُّخذت في سياق إعادة تنظيم الاقتصاد المصري، إلى توطيد القاعدة الصناعية المصرية في مجموعة قطاعات¹¹⁰ يمكن التعرف عليها ويمكن معالجتها بصورة جماعية لتسهيل اتصالاتها وتنسيقها مع الحكومة. وكان الاقتصاد المصري لا يزال خاضعاً لرأس المال الخاص قبل هذه القرارات، وأتى إنشاء الغرف داخل اتحاد الصناعات المصرية أساساً لتسهيل التنسيق بين الرأسماليين الصناعيين والحكومة، إذ كان عبد الناصر ما زال يأمل في أن تقوم البرجوازية الوطنية للقيادة وتؤدي دورها التاريخي المحدد في التنمية الاقتصادية والتصنيع في مصر.

¹⁰⁷ على العكس من المصادر العربية التي تسمي هذا الحدث "العدوان الثلاثي"، تستخدم المصادر الإنجليزية تعبير "أزمة السويس" لوصفه.

¹⁰⁸ تأسس اتحاد الصناعات المصرية في عام 1922 من قبل مجموعة من الصناعيين الأجانب المقيمين في مصر، الذين سعوا إلى الدفاع عن مصالح الرأسماليين الصناعيين ضد أصحاب العقارات المهيمنين آنذاك، وسمحوا للصناعيين المصريين بالانضمام تدريجياً. وفي عام 1958، فقد الاتحاد طابعه المستقل وتحول إلى وكالة تابعة لوزارة الصناعة. انظر:

Samer Soliman, *State and Industrial Capitalism in Egypt*, AUC Press, 1998, pp. 71-72.

¹⁰⁹ لمزيد من المعلومات عن اتحاد الصناعات المصرية انظر <https://bit.ly/2LsKH3b>.

¹¹⁰ Robert Mabro and Samir Radwan, *Industrialization of Egypt, 1939-1973: Policy and Performance*, Clarendon Press, 1976, p. 39.

كان كل من اتحاد الصناعات المصرية والمنظمة الاقتصادية في البداية إذن يهدف إلى قيادة عملية تحديث الاقتصاد المصري، لكن مع تطور الأحداث أصبح واضحاً أن القطاع العام الذي تمثله المنظمة الاقتصادية سوف يقود زمام الأمور، فيما ضعف دور اتحاد الصناعات وأصبح أكثر ثانوية بالتدرج. نمت المنظمة الاقتصادية، التي كانت ذراعاً اقتصادياً للحكومة، لتتولى الأصول الأجنبية المؤممة، وتعمل نيابة عن الحكومة في مشاريع مشتركة، على نطاق واسع على الرغم من عمرها القصير. وفي نهايتها في عام 1961، نمت لتصبح مسؤولة عن أكثر من 30% من الناتج الصناعي الوطني و20% من العمالة في القطاع الصناعي.¹¹¹ تعد هذه الأرقام مهمة لأنها تعكس الميزة النسبية في الإنتاجية التي تتمتع بها مؤسسات القطاع العام، لكن علينا أن ننتبه مع ذلك إلى أن هذه الأرقام لم تتحقق إلا نتيجة لتأميم الأصول والمؤسسات الأجنبية في البلاد واستمرار الإدارة الفعالة للموارد من قبل الحكومة. لذا فإن هذه الأرقام لا تعلمنا فقط بما كان عليه الوضع في عام 1961، ولكن تشير كذلك إلى التطور غير مكتمل النمو في رأس المال الصناعي المصري حتى قبل دخول الدولة على الساحة.

تدلنا قيمة الإنتاج الصناعي وحجمه في مقابل التوظيف على حجم الاستثمار الرأسمالي الموجه إلى القطاع الصناعي، فلو كان كل من رأس المال المصري ينتج سلعة بنفس الكم والقيمة كرأس المال الأجنبي، باستخدام عمالة ومادة خام كانت متاحة للاثنين بالسعر نفسه، سيعني هذا أن حجم رأس المال المستثمر كان واحداً أو متقارباً، لكن واقع الأمر أن الشركات التي كانت مملوكة لأجانب قبل التأميم ظلت تقدم معدلات إنتاج أعلى بعده، على الرغم من معدلات توظيفها المنخفضة، وهو ما يعني أن هذه الشركات اعتمدت على حجم استثمار رأسمالي أكبر كثيراً استمر تأثيره حتى بعد تأميمها. يعني هذا أن رأس المال الخاص المصري كان متردداً في القيام باستثمارات طويلة الأجل في الإنتاجية حتى قبل أن يبرر هذا التردد بخوفه من التأميم، ولهذا السبب يظن بعض الباحثين مثل سمير رضوان وروبرت مابرو أن القطاع الصناعي العام كان القطاع الصناعي "الحديث" الوحيد في مصر، وأن رأس المال الصناعي الأصلي فشل في الحفاظ على مستوى مرتفع من الاستثمار لمواكبة العصر، فسقط بالتقادم مع نهاية الستينيات. وكان هذا "التردد" في الاستثمار هو المنطق وراء تحول سياسة ناصر إلى التصنيع الذي يقوده القطاع العام، وهبوط الصناعة الخاصة إلى الهامش.¹¹²

¹¹¹ Samir Radwan, *Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture, 1882-1967*, Ithaca Press, 1974, p. 206.

¹¹² لا يوجد إجماع على تفسير واحد لهذه الظواهر، وتتراوح التفسيرات من افتراض "الطفيلية الفطرية" للبرجوازية القومية المصرية إلى افتراض كونها ردة فعل على السياق الدولي. ومع ذلك، ما نهدف إليه هنا هو إثبات أن التفسير الخاطئ لاضمحلال القطاع الخاص برده إلى سياسات التأميم هو ادعاء لا أساس له من الصحة.

أعلنت الحكومة عن الخطة الخمسية الأولى وبدأت في تنفيذها عام 1960، وفي تطبيق هذه الخطة الطموحة أنشئت شركات النصر لصناعة السيارات، والنصر للتليفزيون والإلكترونيات، والنصر لصناعة المراحل البخارية وأوعية الضغط، وغيرهم الكثير. شهدت هذه الفترة كذلك مولد القطاع العام العملاق الذي ميز الجمهورية الأولى، وشهدت تأميم بعض المشاريع المشتركة البارزة مثل النصر فيليبس للأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وجرى تنظيم كل هذه الشركات المؤسسة حديثاً، جنباً إلى جنب مع المؤسسات المؤممة، تحت الإشراف المباشر لوزير الصناعة.¹¹³ وفيما نما القطاع العام بمعدلات متسارعة ليصبح القوة المهيمنة في الصناعة المصرية، فلم يعن هذا أن القطاع الصناعي كان مؤمماً بأكمله، إذ كانت الحكومة الجمهورية انتقائية في قرارات تأميمها، فاختارت تأميم المصانع التي من شأنها الإسهام في خطتها العامة للتصنيع.

أحد الأمثلة على هذه الانتقائية هو مصانع فورد في الإسكندرية (المجمعون الوحيدون للسيارات في مصر) الذين أفلتوا من عملية التأميم، وفي حين يظن البعض أن هذا بسبب خوف عبد الناصر من الولايات المتحدة التي تحمي المصنع، يفترض آخرون أن طبيعة المصنع كمجمّع لا مُصنّع جعلته عديم الفائدة بالنسبة إلى الخطة التنموية الناصرية.¹¹⁴ وبحلول السنوات الأولى للخطة الخمسية الثانية، كانت 90% من القيمة المضافة الإجمالية في المؤسسات الصناعية المكونة من 10 موظفين أو أكثر تأتي من القطاع العام، لكن هذه النسبة تنخفض إلى 64% فقط عندما يتم تضمين المنشآت الأصغر.¹¹⁵ كان هذا يعني تحقق رؤية عبد الناصر لقطاع عام يقود عملية التصنيع دون أن تُضطر الدولة إلى الانشغال بالتفاصيل الدقيقة للقطاع.

لم يكن وعد الحكومة ببناء قاعدة صناعية لمصر وعداً فارغاً، إذ حظيت الصناعة بأكبر حصة من الاستثمارات العامة منذ عام 1957 وحتى زوال الجمهورية الأولى في أوائل السبعينيات، فأنشأت الدولة مجمعات صناعية ضخمة لتصنيع الفولاذ والمحركات البخارية والمركبات والمنتجات الاستهلاكية المعمرة التي تهدف إلى توفير احتياجات البلاد "من الإبرة إلى الصاروخ".¹¹⁶ ونما متوسط حصة الصناعة من الاستثمار العام في الفترة بين 1956 و1973 من نسبة 23.8% إلى 33.9%، أي بنمو إجمالي نسبته 42.4%، وهذه الاستثمارات لم تكن على أي قدر من التبذير كما يدعي بعض المنتقدين

¹¹³ عادل جزايرين، لقطات من حياتي: أربعون عام من الصناعة في مصر، القاهرة: الأهرام، 2006، ص. 114.

¹¹⁴ See Robert L. Tignor, "In the Grip of Politics: the Ford Motor Company of Egypt, 1945-1960," *Middle East Journal*, Vol. 44, No. 3, 1990.

¹¹⁵ Mabro and Radwan, p. 96.

¹¹⁶ كان "من الإبرة إلى الصاروخ" هو الشعار الشهير لسياسة ناصر الصناعية.

المعاصرين، فقد زاد إسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة نفسها من 13.4% إلى 21.7%، بنسبة نمو تجاوزت 61.9%.¹¹⁷ وهذه الحسابات لا تشمل صناعات البناء والنقل والكهرباء، لأن الصناعة تُعرّف في هذه التقارير بأضيق معنى ممكن للصناعات التحويلية. كذلك بلغ حجم الاستثمار في الصناعات التحويلية والتعدينية في السنوات العشر للخطتين الخمسيتين منذ 1960 إلى 1970 مبلغًا مقداره 912.9 مليون جنيه مصري،¹¹⁸ أي ما يعادل حوالي 2.1 مليار دولار أمريكي في ذلك الوقت.¹¹⁹



ناصر يزور مصنع النصر للسيارات

أدت الزيادة السريعة في الاستثمارات الصناعية إلى ارتفاع مخرجات التصنيع، فتضاعفت بين 1954 و1970،¹²⁰ وبحلول عام 1967، كان إجمالي القيمة المضافة في مؤسسات الصناعات التحويلية التي توظف عشرة أشخاص أو أكثر قد ارتفع إلى أكثر من 305.7 مليون جنيه، انطلاقًا من مجرد 74.5 مليون جنيه في 1952، أي بمعدل نمو يتجاوز 410%، ويزداد إجمالي القيمة المضافة إلى 362.8 مليون جنيه مصري عند إضافة المؤسسات الصناعية الأصغر. وكان أكبر معدل نمو مسجل في "الصناعات الهندسية" التي كانت معدومة تقريبًا عند ولادة الجمهورية، فيما نمت صناعات مثل الآلات غير الكهربائية بنسبة تفوق 1,954.6%، والآلات الكهربائية بنسبة 2,908%، فكانا

¹¹⁷ المرجع السابق، ص. 46-48.

¹¹⁸ المرجع السابق، ص 68-69.

¹¹⁹ See International Bank, 1966.

من خلال حساب تضخم الدولار الأمريكي منذ ذلك الحين، فإن الاستثمار الصناعي في هذه الفترة يعادل حوالي 13.5 مليار دولار أمريكي أو ربع تريليون جنيه مصري.

¹²⁰ Mabro and Radwan, p. 87.

من أكبر المستفيدين من الاستثمار الصناعي مع أن كليهما بقي أقل قيمة من عُشر صناعة النسيج على سبيل المثال.¹²¹

كانت هذه التطورات الضخمة مصحوبة بزيادة في أرقام العمالة في النشاط الصناعي (خصوصًا في المؤسسات بعشرة عمال أو أقل)، فزاد عدد العمال إلى أكثر من الضعف، أي من 260 ألف عامل في عام 1952 إلى أكثر من 577 ألف عامل في عام 1967، أي بزيادة تقترب من 221%.¹²² ويمكن أن نفترض بناءً على هذه الأرقام أن إنتاجية العامل (10 & >) ارتفعت بنسبة 87.8% تقريبًا في الفترة نفسها، وهذه الزيادة السريعة في الإنتاجية تفسد تمامًا السردية القائلة إن استثمارات الحكومة كانت مبدرة أو دون جدوى، أو كانت سوء إدارة للأصول العامة، بل على العكس، تظهر هذه الاستثمارات سياسة حكومية حذرة وفعالة.

لم يمر استقطاب قطاعات كبيرة من العمال إلى القطاع الصناعي فقط من دون أي تأثير سلبي على الأجور، بل على العكس، ارتفعت مرتبات العمال باطراد،¹²³ فتضاعف متوسط الأجور بالساعة بين 1954 و1970 من 3.7 قروش في الساعة إلى 7.4 قروش في الساعة،¹²⁴ وزاد الحد الأدنى للأجور ثلاث مرات في الأعوام 1962 و1972 و1974. أول هذه الزيادات هي أكبر زيادة في الحد الأدنى للأجور في التاريخ المصري، إذ ضعف الحد الأدنى للأجور من 12.5 قروش إلى 25 قرشًا في اليوم، ومع أن هذا القانون لم يشمل على الفور جميع العمال فإنه طال جميع العمال الصناعيين بفعالية وعلى الفور.¹²⁵ جاءت الزيادة في سياق القوانين الاشتراكية لعام 1961 في أثناء التأميم واسع النطاق، وإلى جانب طموحها للتأثير الاقتصادي برفع مستويات معيشة العمال ومن ثم قدرتهم الاستهلاكية، هدفت كذلك لخدمة أهداف سياسية بكسب العمال إلى صف النظام الاشتراكي الجديد. كذلك ارتفع دخل العاملين بالقطاع العام عن طريق منحهم 25% من صافي أرباح شركاتهم،¹²⁶ ثم زاد قانون 1972 الحد الأدنى للأجور من 25 قرشًا إلى 30 قرش، وأتبعته زيادة أخرى في عام 1974 ليصبح 40 قرشًا في اليوم. واتخذ أنور السادات القرارات الأخيرة في الأيام الأخيرة للجمهورية الأولى، في محاولة لإقناعهم أن مكاسبهم السابقة لن تتقلص، وهو الوعد الذي يُعد بحثه عن كُتب موضوع الورقة القادمة من هذه السلسلة.

¹²¹ المرجع السابق، ص. 99-102.

¹²² المرجع السابق، ص. 103.

¹²³ تدخل عدة عوامل في الدخل أو المرتبات، لكن نظرًا لمحدودية مساحة هذا البحث، اخترنا الأجور لاعتبارها العامل الأكبر والأهم.

¹²⁴ Mahmoud Abdel-Fadil, *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt*, Cambridge University Press, 1980, p. 33.

¹²⁵ المرجع السابق، ص. 28-29.

¹²⁶ المرجع السابق، ص. 30-33.

أبرز ملامح الجمهورية الأولى



عبد الناصر و نيكيتا خروتشوف، زعيم الاتحاد السوفيتي، خلال زيارتهما لموقع إنشاء السد العالي

يظل تأميم قناة السويس في عام 1956 لتمويل مشروع السد العالي من عائداتها محتفظاً بمكانته الخاصة بين أشهر أعمال نظام عبد الناصر، بسبب دلالة الفعل السياسية أساساً، إذ أعطى مؤشراً على مدى استعداد النظام لمعارضة القوى الإمبريالية في محاولته لإنشاء دولة مستقلة ذات سيادة، بعد أن أجبرت الولايات المتحدة وبريطانيا البنك الدولي على سحب دعمه المالي لمشروع السد العالي.¹²⁷ كان تأميم القناة عملاً ثورياً من قِبَل نظام تقدمي إلى حد ما في عصر تحولات ما بعد الاستعمار، وتجلّى مغزى التأميم كذلك في الزخم الهائل الذي ولده، والذي أكسبه دعم الجماهير، خصوصاً بعد

¹²⁷ Nadia Farah, *Egypt's Political Economy: Power Relations in Development*, AUC Press, 2008, p. 34.

الانتصار على العدوان الثلاثي الذي كرّس عبد الناصر كبطل الاستقلال ومناهضة الاستعمار.

وبالإضافة للأهمية السياسية قصيرة المدى نسبيًا، استثمر النظام الكثير في القناة على المستوى الاقتصادي، خصوصًا في عام 1958 عندما تقدم بطلب للحصول على قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي) بقيمة 56.5 مليون دولار¹²⁸ "لتغطية تكاليف توسيع وتعميق أقسام مختلفة من القناة بالعملة الأجنبية،" بالإضافة إلى مزيد من الإنشاءات والتسهيلات لتحسين هيئة قناة السويس.¹²⁹ وحتى يومنا هذا، تُعد قناة السويس واحدة من مصادر مصر الرئيسية للنقد الأجنبي.¹³⁰

ومن أعمال النظام الأكثر إثارة للجدل كانت إجراءات الاحتجاز مثلًا التي بدأها النظام ضد الأفراد والأسر التي اعتبرها أعداء للتغيير الاشتراكي، وكانت هذه التدابير ذات دوافع سياسية ضد رجال الأعمال وأصحاب العقارات الذين كانت مصالحهم المادية تتعارض تمامًا مع التحولات الجارية، ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات عادة تُنسى أو تُخلط بالتأميم، وهو أمر مختلف لأن الاحتجاز لا يحرم الملاك من ملكياتهم مثل التأميم، بل إن إجراءات الاحتجاز هذه وفرت تعويضًا ثابتًا للمتضررين.¹³¹

طالت هذه التدابير نحو 4000 أسرة (7000 فرد) وفق بعض التقديرات، بأصول تبلغ 100 مليون جنيه و122,000 فدان و100 مؤسسة تجارية و700 عقار حضري وأكثر من 30 مليون جنيه من السندات والأسهم.¹³² ومع ذلك، سرعان ما لجأ النظام لتصفية جميع هذه التدابير في عام 1964 بموجب قرار رئاسي نقل جميع الممتلكات المُصادرة إلى لجنة الإصلاح الزراعي بتعويضات لا تزيد عن 30,000 جنيه مصري تُدفع إلى المالكين السابقين، وحكم القرار بعودة جميع المؤسسات التجارية التي يقل سعرها عن 30,000 جنيه مصري إلى أصحابها.¹³³ وعلى إثر ذلك، وفي خضم أزمة هزيمة 1967، اتهم عبد الناصر اللجنة العليا لتصفية الإقطاع بأنها مسؤولة جزئيًا عن الهزيمة بسبب احتجازها وعزلها للأبرياء، ووافق من ثمّ على بدء رفع الحجز المفروض على بعض العائلات (قضايا ضد 88 عائلة من أصل 334 عائلة).¹³⁴

¹²⁸ 19.5 مليون جنيه مصري.

¹²⁹ International Bank for Reconstruction and Development, *Report and Recommendations of the President to the Executive Directors on a Proposed Loan to the Suez Canal Authority*, 1959, p. 2.

¹³⁰ البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018/2019، وزارة المالية.

¹³¹ Ansari, p. 89.

¹³² John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*, Princeton University Press, 1983, p. 339.

¹³³ Ansari, p. 275, footnote 24.

¹³⁴ بحلول عام 1970، لم يبق سوى 25 حالة مصادرة دون حل. انظر المرجع السابق، ص. 142-143.

المالية العامة: حيلة غير متوقعة

يهدف هذا القسم إلى تقديم نظرة عامة على الوضع المالي للجمهورية الأولى، فهل كانت مبدرة كما يدعي نقادها ونقاد السياسات الاشتراكية ورأسمالية الدولة عمومًا، أم تميزت بدرجة معقولة من الحكمة؟

ارتفع إجمالي الإيرادات الضريبية للجمهورية بين عامي 1953 و1970¹³⁵ من 134.3 إلى 385.2 مليون جنيه مصري، وهو ما مثل زيادة قدرها أكثر من 187%، وفي هذه الفترة، ارتفعت الإيرادات من الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح من 36.8% من إجمالي الضرائب في عام 1953 إلى 45% بحلول عام 1970.¹³⁶ وتعكس الزيادة في إجمالي الضرائب والضرائب المباشرة خصوصًا القوانين الضريبية الجديدة الصادرة في هذه الحقبة، إذ كان ممكنًا أن تصل الضرائب على الأرباح وأرباح المساهمين إلى 90% لأعلى شريحة، والتي وصلت إلى معدل هامشي بنسبة 90%، للدخول التي تساوي 15,000 جنيه أو أكثر في عام 1961 و95% لنفس حجم الدخل في عام 1965.¹³⁷

أما بالنسبة للانضباط العام في الموازنة، فقد بلغ عجز آخر ميزانية ملكية لعام 1952/1951 نحو 38.7 مليون جنيه مصري، بنسبة تساوي 16.6% من إجمالي الإنفاق، انخفضت فورًا في العام التالي لتصل إلى 10.2 مليون جنيه مصري فقط.¹³⁸ وبحلول 1967/1966، بلغ العجز 59 مليون جنيه فقط، بنسبة تساوي 8.88% من إجمالي الإنفاق في ذلك العام.¹³⁹

نجحت الحكومة المصرية في الخمس عشرة سنة المذكورة في تحقيق فائض في السنوات المالية الثلاثة 1957-1960، بلغت قيمته 18.7 مليون جنيه و9.3 مليون جنيه و27.7 مليون جنيه على التوالي،¹⁴⁰ وفي العامين الأخيرين كانت مصر جزءًا من الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا.¹⁴¹ يختفى الفائض لعامي 1959 و1960 عند إدراج ميزانية المشاريع التنموية الخاصة، لكن فائض 1958 قائم حتى بعد إدراجها، ويبدو الأمر كما لو أن الحكومة كانت

¹³⁵ الأعوام المالية 1953/1952 و1970/1969 على التوالي.

¹³⁶ International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Egypt*, 1955, p. 21, and International Bank for Reconstruction and Development, *Current Economic Position and Prospects of the United Arab Republic*, 1971, appendix table 5.2.

¹³⁷ Abdel-Fadil, *Political Economy*, pp. 72-78.

على الرغم من أن عبد الفضيل ذكر أرقام تحصيل مختلفة تمامًا للضرائب، فقد اخترنا استخدام أرقام البنك الدولي للإنشاء والتعمير لأنها تشير مباشرة إلى وزارة الخزانة المصرية، بينما يستشهد عبد الفضيل بأربعة مصادر ثانوية مختلفة استمدت أرقامها من وزارة الخزانة.

¹³⁸ International Bank, 1955, p. 21.

¹³⁹ International Bank, 1971, appendix tables 5.1, 5.2.

¹⁴⁰ International Bank, 1959, pp. 44-48.

¹⁴¹ في هذه الفترة، تحقق الفائض بعد المساهمة الفيدرالية للأعوام 1959/1958 و1960/1959 بمبلغ 71.3 و95.8 مليون جنيه على التوالي.

واثقة من قدرتها على تحقيق فائض آنذاك، فبدأت تستثمر بجرأة أكبر وتحول المزيد من الأموال إلى مشاريع الاستثمار.

جاءت نكسة 1967 (حرب الأيام الستة) لتضع ضغوطًا كبيرة على الميزانية خصوصًا مع تضخم الموازنة العسكرية، لتعويض العتاد المفقود والمدمر، من 166.7 مليون جنيه عام 1967/1966 إلى 370.5 مليون جنيه في عام 1970/1969.¹⁴²

وفي ما يتعلق بالتفاعلات الخارجية للاقتصاد وميزان المدفوعات عمومًا، انخفض عجز 1952 البالغ 57.2 مليون جنيه مصري (حوالي 164.1 مليون دولار أمريكي) بدرجة حادة مباشرة بعد الانقلاب على الملك، إلى 9.3 و 0.6 مليون جنيه مصري في عامي 1953 و 1954 تبعًا، وبلغ متوسط العجز 27 مليون جنيه خلال الفترة المتبقية للجمهورية الأولى مع فائض قصير بلغ 8.7 مليون جنيه في عام 1968.¹⁴³

كان مصطفى النحاس باشا قد نجح في أثناء الحرب العالمية الثانية، وخصوصًا عام 1943، في تحويل الدين العام الخارجي إلى دين عام محلي، إذ اعترفت الحكومة في الفترة التي تزايدت فيها أعداد حاملي السندات على الأراضي المصرية بحقهم في الحصول على مستحقاتهم بالجنيه المصري بدلًا من الجنيه الإسترليني، خصوصًا لو كان ذلك يعني دفعها على نحو أسرع (قبل موعد الاستحقاق)، وهكذا أصبحت مصر فجأة حرة من الدين الخارجي في 1943.¹⁴⁴ وبحلول عام 1952، كانت مصر قد حصلت على قروض أجنبية قيمتها 7.9 مليون دولار فقط، فيما بلغت ديونها الداخلية 173 مليون جنيه.¹⁴⁵ وكان معظمها من الديون الخارجية التي تحولت في فترة النحاس، ويعني هذا قرابة 175.5 مليون جنيه مصري من الديون غير المسددة مقابل 1,027 مليون جنيه مصري في الناتج المحلي الإجمالي،¹⁴⁶ بنسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 17% عند ميلاد الجمهورية. وبحلول عام 1960، ارتفع إجمالي الديون المستحقة إلى 377.5 مليون جنيه، منها 322 مليون جنيه مصري للدين المحلي،¹⁴⁷ مقابل إجمالي الناتج المحلي يبلغ 1492.5 مليون جنيه،¹⁴⁸ فارتفع معدل المديونية إلى 25.3%. أشارت التقييمات الأولية حتى منتصف

¹⁴² المرجع نفسه، جداول الملحق رقم 5.1 و 5.2.

¹⁴³ International Bank, 1974, appendix table 3.3.

¹⁴⁴ International Bank, 1951, appendix B, pp. 3-4.

¹⁴⁵ International Bank, 1955, p. 59.

¹⁴⁶ Hassan Mohamed Amin, *Economic Development and the Price Level in Egypt, 1950-1962*, PhD dissertation, University of Leeds, 1965, p. 38.

¹⁴⁷ International Bank, 1959, pp. 26, 59.

¹⁴⁸ International Bank, 1974, statistical appendix table 2.6.

الستينيات إلى ارتفاع في المديونية منذ عام 1963 إلى عام 1968، إذ كان عبء الدين النسبي سيزيد خلال تلك الفترة (ليصل إلى ذروته عام 1963)، ثم ينخفض بسرعة مع عوائد المشاريع التنموية التي ابتلعت هذه القروض،¹⁴⁹ وهي فرضية كانت قريبة من الحدوث حتى النكسة.

وصل إجمالي الدين في عام 1970 إلى مبلغ 3,776.3 مليون جنيه مصري، منها 1,745 في الدين المحلي،¹⁵⁰ في حين كانت باقي الديون مستحقة لمجموعة متنوعة من الدائنين الخارجيين، ومع بلوغ الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت لنحو 3,110.6 مليون جنيه،¹⁵¹ أصبحت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تقترب من 76.4%. رُفع جزء كبير من هذا الدين بعد الحرب، خصوصًا لأن الخسارة المفاجئة في عائدات قناة السويس وحقول النفط في سيناء أثرت بشكل كبير في الإيرادات، في وقت كانت الحاجة لإعادة التسليح تضع فيه ضغوطًا هائلة على جانب الإنفاق.

كان النهج المالي للحكومة الجمهورية عمومًا شديد الانضباط وجريئًا في التوسع بالآن نفسه، فتمكّن من تحقيق توازن بين زيادة الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات من جهة، وبين الإبقاء على عجز منخفض ومطّرد الانخفاض من جهة أخرى. ويطلعنا تضاعف الناتج المحلي الإجمالي كل ست سنوات على صورة واضحة للتخطيط الدقيق للسياسة الاقتصادية والقطاعات الدافعة للنمو، لكن العامل الأسوأ تأثيرًا في اقتصاد الجمهورية الأولى كان قضية الديون، فمع أن البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية أشاد بحكمة الحكومة الناصرية في كل منعطف، فإن الظروف المفاجئة لنكسة عام 1967 لم تسمح للخطة الدقيقة للتعامل مع مسألة الدين بأن تكتمل.

تقييم الجمهورية الأولى

كيف نستطيع تصنيف جمهورية عبد الناصر، مع الوضع بالاعتبار جميع أوجه القصور والنجاح أعلاها، العجز المحتم في بعض المشاريع التي بدأها؟ ربما بالقول إنه كان نظامًا ثوريًا لكن لم يغير بنية المجتمع المصري كاملًا. دشن التغيير الذي أنجزته الحكومة الجمهورية عقدًا اجتماعيًا جديدًا، كان في المنتصف بين مثالية السياسة التحررية وبرجماتية تهدف لحفظ الاستقرار، وأتاح هذا العقد الاجتماعي حريات اقتصادية واجتماعية أكبر على حساب

¹⁴⁹ International Bank, 1959, pp. 26-28.

¹⁵⁰ International Bank, 1974, statistical appendix tables 4.2, 4.5.

¹⁵¹ المرجع السابق، جدول الملحق الإحصائي 2.6.

الحريات السياسية الشكلية التي كانت موجودة في العهد الملكي، وربما كان هذا هو الخطأ الأفدح في تأسيس الجمهورية الأولى، لأن فشل المحاولات التاريخية للتحرير من أعلى لم يكن قد تجلّى بعد بوضوح، فسقط عبد الناصر في الفخ نفسه الذي وقع فيه العديد من الزعماء الاشتراكيين المناهضين للاستعمار، فمع أن دولة الحزب الواحد تقدم ميزة نسبية في التنمية الاقتصادية وتحسن حياة الناس، لكنها تأخذ في المقابل حريات هؤلاء الناس ومن ثمّ قدرتهم في الحفاظ على مكتسبات تحررهم، خصوصاً عندما يغير الحزب الواحد اتجاهه. على هذا النحو، أيّاً كان النجاح الذي شهدته الجمهورية، فإن انهيارها النهائي كان نتيجة ضرورية لفلسفة تحررية متناقضة.

لم يكن هذا الفشل بسبب ضعف المحاولة أو التردد والإحجام عن التغيير بقدر ما كان بسبب طبيعة واتجاه التغيير الذي أراد النظام تحقيقه. ذكرنا أنّنا أن شعبية عبد الناصر بين الطبقة العاملة (والفلاحين) والدعم الذي حصل عليه منهم لا يعنيان أن دولته كانت "بروليتارية"، وهي لم تبدأ تدخلاتها الجذرية في المجال الاقتصادي إلا عندما لاحظت تردد البرجوازية المحلية الوليدة في النهوض بمشروع التصنيع الضروري لدعم حلم الاستقلال الذي كان يدور في خلد عبد الناصر، وكانت قوانين ناصر "الثورية" كلها بطريقة ما تسعى من أجل هذه الغاية، وتطلب هذا تعزيز الديناميات وعلاقات الإنتاج الرأسمالية لبناء القاعدة الصناعية. كذلك غض النظام طرفه عن استغلال ملاك الأراضي للفلاحين، فسمح لأنواع مختلفة من الاستغلال بالاستمرار. وهكذا، على الرغم من أن جمهورية عبد الناصر فرضت العديد من التحولات المهمة والتقدمية التي كان يمكن أن تغير المجتمع بشكل جذري في حالة اكتمالها، فإن التغيير الجذري لم يكن هدفها الأساسي، لذا سرعان ما أخفق في الحدوث.



مواطنون جالسون على أعمدة إنارة الشوارع لمشاهدة موكب عيد الناصر وهو يمر عبر القاهرة في واحدة من أكبر الجنائز في تاريخ البشرية، حيث قُدر عدد الحضور بأكثر من 5 ملايين شخص.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- بسيوني، أمل ضيف. صناعة الغزل والنسيج في مصر بين القيود والتحرر: الأبعاد، التحديات، رؤية مستقبلية. القاهرة: الأهرام الاقتصادي، 2007.
- جزارين، عادل. لقطات من حياتي: أربعون عامًا من الصناعة في مصر. القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2006.
- رشاد، محمد. سري جدًا: من ملفات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع. القاهرة: دار التعاون، 1977.
- صايغ، يوسف عبد الله. اقتصاديات العالم العربي: التنمية منذ العام 1945. الجزء الثاني: البلدان العربية الأفريقية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.
- عامر، إبراهيم. الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر. القاهرة: مطبعة دار المصرية، 1958.
- عبد الناصر، جمال. فلسفة الثورة. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.
- عرفة، محمد علي. شرح قانون الإصلاح الزراعي وفقًا لما أدخل عليه من تعديلات وإضافات تشريعية حتى آخر ديسمبر سنة 1953، وعلى ضوء القرارات التفسيرية التي أصدرتها اللجنة العليا للإصلاح الزراعي. القاهرة: دار أخبار اليوم، 1954.
- فاخوري، يوسف. التاريخ الإنساني للسد العالي. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2016.
- فتحي، عبد الفتاح. القرية المصرية وعلاقات الإنتاج: القرية المعاصرة بين الإصلاح والثورة، 1952-1970. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991.
- فتحي، عبد الفتاح. الناصرية وتجربة الثورة من أعلى: المسألة الزراعية. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1987.
- محمد، حمادة حسني أحمد. التنظيمات السياسية لثورة يوليو 1952. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2002.
- محيي الدين، خالد. والآن أتكلم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.
- النور، صقر عبد الصادق هلال. الأرض والفلاح والمستثمر: دراسة في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر. القاهرة: دار المرايا، 2017.
- وزارة المالية. البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018/2019. القاهرة: وزارة المالية، 2018.

المراجع الأجنبية

- Abdel-Fadil, Mahmoud. *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt (1952-1970): A Study in the Political Economy of Agrarian Transformation*. Cambridge: Cambridge University Press, 1975.
- . *The Political Economy of Nasserism: a Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt*. Cambridge: Cambridge University Press, 1980.
- Abdel-Malek, Anouar. *Egypt: Military Society: The Army Regime, the Left, and Social Change under Nasser*. New York: Random House, 1968.
- Abu-Laban, Baha. "The National Character in the Egyptian Revolution." *The Journal of Developing Areas*, Vol. 1, No. 2, 1967.
- Abu-Zuid, M. A. and el-Shibini, F. Z. "Egypt's High Aswan Dam." *Water Resources Development*, Vol. 13, No. 2, 1997.
- Amin, Hassan Mohamed. *Economic Development and the Price Level in Egypt, 1950-1962*. PhD dissertation. Leeds: University of Leeds, 1965.

- Ansari, Hamid. *Egypt: The Stalled Society*. Albany: State University of New York Press, 1986.
- Baer, Gabriel. *The History of Land Ownership in Modern Egypt, 1800-1950*. London: Oxford University Press, 1962.
- Baker, Raymond W. *Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat*. Cambridge: Harvard University Press, 1978.
- Beinin, Joel and Lockman, Zachary. *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882-1954*. Cairo: American University in Cairo Press, 1998.
- Binder, Leonard. *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum*. Chicago: The University of Chicago Press, 1978.
- Biswas, Asit K. and Tortajada, Cecilia. "Impact of the High Dam of Aswan." Printed in Tortajada, Cecilia et al. *Impacts of Large Dams: A Global Assessment*. Berlin: Third World Center for Water Management, 2012.
- Cooper, Mark. "State Capitalism, Class Structures and Social Transformation in the Third World: The Case of Egypt." *The International Journal of Middle East Studies*, Vol. 15, No. 4, 1983.
- . "Egyptian State Capitalism in Crisis: Economic Policies and Political Interests, 1967-1971." *The International Journal of Middle East Studies*, Vol. 10, No. 4, 1979.
- Farah, Nadia. *Egypt's Political Economy: Power Relations in Development*. Cairo: The American University in Cairo Press, 2008.
- Gill, Stephen. "Epistemology, Ontology, and the 'Italian School.'" Printed in Gill, Stephen. *Gramsci, Historical Materialism and International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.
- Horton, Alan W. "The Charter for National Action of the UAR: A Resume of the Complete Document." *Northeast Africa Series*, Vol. 9, No. 5, 1962. Online at <http://www.icwa.org/wp-content/uploads/2015/09/AWH-5.pdf>.
- Hosseinzadeh, Esmail. "How Egyptian State Capitalism Reverted to Market Capitalism." *Arab Studies Quarterly*, Vol. 10, No. 3, 1988.
- Environmental Justice Atlas. "Aswan High Dam, Egypt." Environmental Justice Atlas. Online at <https://ejatlas.org/conflict/aswan-high-dam-egypt>.
- Federation of Egyptian Industries. "About FEI." Cairo: Federation of Egyptian Industries. Online at <http://www.fei.org.eg/index.php/en/fei/about-fei>.
- International Bank for Reconstruction and Development. *Current Economic Position and Prospects of the United Arab Republic*. Washington, D.C.: The International Bank for Reconstruction and Development, 1971.
- International Bank for Reconstruction and Development. *The Economic Development of Egypt*. Washington, D.C.: The International Bank for Reconstruction and Development, 1955.
- . *The Economy of the United Arab Republic*, Volume One. Washington, D.C.: The International Bank for Reconstruction and Development, 1966.
- . *The Egyptian Economy in 1974: Its Position and Prospects*. Washington, D.C.: The International Bank for Reconstruction and Development, 1974.

- . *The External Debt of Egypt*. Washington, D.C.: The International Bank for Reconstruction and Development, 1951.
- . *Present Economic Position and Prospects of the United Arab Republic*. Washington, D.C.: The International Bank for Reconstruction and Development, 1959.
- . *Report and Recommendations of the President to the Executive Directors on a Proposed Loan to the Suez Canal Authority*. Washington, D.C.: The International Bank for Reconstructions and Development, 1959.
- Lears, T. J. "The Concept of Cultural Hegemony: Problems and Possibilities." *The American Historical Review*, 1985.
- Little, Tom. *Modern Egypt*. London: Ernest Benn Limited, 1967.
- Mabro, Robert and Radwan, Samir. *Industrialization of Egypt, 1939-1973: Policy and Performance*. Oxford: Clarendon Press, 1976.
- Mitchell, Timothy. "The Representation of Rural Violence in the Writings on Political Violence in Nasserist Egypt." Printed in Kazemi, Farhad and Waterbury, John. *Peasants and Politics in the Modern Middle East*. Miami: Florida International University Press, 1991.
- O'Brian, Patrick. *The Revolution in Egypt's Economic System: from Private Enterprise to Socialism*. London: Oxford University Press, 1966.
- Radwan, Samir. *Agrarian Reform and Rural Poverty, Egypt, 1952-1975*. Geneva: International Labour Office, 1977.
- . *Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture, 1882-1967*. London: Ithaca Press, 1974.
- Richards, Alan. "Egypt's Agriculture in Trouble." *MERIP*, Vol. 10, 1980. Online at <https://www.merip.org/mer/mer84/egypts-agriculture-trouble>.
- Saab, Gabriel S. *The Egyptian Agrarian Reform, 1952-1962*. London: Oxford University Press, 1967.
- Soliman, Samer. *State and Industrial Capitalism in Egypt*. Cairo: The American University in Cairo Press, 1998.
- Tignor, Robert L. "In the Grip of Politics: the Ford Motor Company of Egypt, 1945-1960". *Middle East Journal*, Vol. 44, No. 3, 1990.
- Voll, Sarah. "Egyptian Land Reclamation Since the Revolution." *Middle East Journal*, Vol. 34, No. 2, 1980.
- Waterbury, John. *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*. Princeton: Princeton University Press, 1983.